ضوء لنا

نصف شهرية مستقلة تصدر عن مركز سويداء خبر
المكتب الاعلامي في السويداء والمنطقة الجنوبية

العدد (2) ١ حزيران ٢٠١٣

عدسة شباب وصبايا السويداء

9 المجلس المحلي في داريا يعمل رغم الحصار والقصف

5 رحلة الجرحى السوريين نحو حلم العلاج.. تحقيق

12 عن المجتمع المدني

ملف العدد:
فكرة المجالس المحلية

•صورة الغلاف عن عمل للفنان عمران فاعور

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد..نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.dawdaa.com | dawdaa.syria@gmail.com | https://www.facebook.com/daw.daa.35

الافتتاحية

القصير محرقة جديدة على طريق وهم الدويلة

نطلّ على ورشات عمل تقام في دمشق لتحضير وفد المعارضة المفاوض الذي يهيئه النظام، ويشمل هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، في تمترس عند الموقع القديم الجديد لنظام يصرّ على محاورة نفسه كما فعل سابقاً في مؤتمرات لا يعدو أثرها نشر صورها على وسائل الإعلام، للماطلة وذر الرماد في العيون، هذا ظاهراً.

فيما يتابع حقيقة استكمال ما بدأه منذ أول لحظة حيال الثورة السورية، وهو إنشاء جيب علوي أو دويلة، من خلال رفع وتيرة العنف والاعتقال والقتل والقتل تحت التعذيب والقنص، فقصف المدن بالمدافع والطائرات والسلاح الكيميائي، يرافق ذلك كل أشكال ما يصعد العنف والطائفية وروح الانتقام، ويعمل لحشد علوي سوريا بين الأمل والخوف.

تحت ادعاءات إقامة دويلة في الساحل (كبُر الحلم بجغرافيتها أم صغُر)، متحركاً بغريزة البقاء نحو الحل الوحيد الذي يعيشه كوهم وككذبةٍ وملاذ أخير، مستنداً في ذلك إلى إرادة إيرانية لنظام الملالي، الذي يعمل بكل قواه حاشداً شيعة لبنان وسوريا، وسارقاً من العلوي سماته وخصوصيته ليجعله لاحقاً تابعاً، كما يفعل بكل أدواته على مر الوقت كحزب الله وغيره.

وما تحاوله إيران إقامة دولة شيعية، تمتد من اللاذقية إلى النبطية في خيوط وممرات تقطع الساحل السوري نحو مرتفعات القلمون مروراً بتلكلخ، وكلما أقلق عدم تحقق الوهم مؤيديه، غذّى جذوته بنار مجزرة جديدة، في الفضل ثم بانياس، التي قام بتهجير الناس منها بعد ذبح عديدهم بالسواطير والسكاكين والحرق، محاولاً أن يقول لمن ينتظر منه دويلة: إنّ الدولة آتية! ما شجع بعض شبيحته ومواليه على سحب الأوراق الثبوتية من نازحي بانياس الهاربين من المجزرة، بل توقيعهم على أوراق التنازل عن أرضهم ومنازلهم.

هذا هو التحالف الذي يذبح ويدمر القصير اليوم! نظام عسكري مليشياوي تحول إليه جيش الأسد وميليشيا حزب الله وخلفهم إيران، وخلف الجميع مصالح روسيا، فيما يتناسى وقود حرب العسكر التي يشنها بشار الأسد، وهم علويو وشيعة سوريا ولبنان، أنّ خلف الدعم الإيراني أزمة كبرى هي تصدير الربيع العربي إلى إيران بعد قليل، حيث نصف السكان من الآذريين والبشتون وعرب الأهواز وغيرهم، وهذه أوراق يُساوَم عليها ما إن يحين الوقت، وأنّ إسرائيل وأمريكا وأوروبا لن تقبل بدولة ميليشيات تتبع لإيران.

وكذلك الحال بالنسبة لتركيا، التي بدأ النظام السوري باستفزازها، محاولاً فتح الباب داخلها لأزمة مكونات بعيدة التحقق، ودول الخليج بما فيها السعودية التي تنتج اليوم 11 مليون برميل نفط يومياً، ولن ترضى أمريكا وأوروبا ومعظم دول العالم تعريض الخليج ونفطه و60% من نفط العالم لهيمنة إيران.

يتناسى هذا التحالف أيضاً أنّ شيعة لبنان ممثلين برموز كبرى كهاني فحص وحسن الأمين وصبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله، تقف ضدّ سياسة نصر الله حليف الأسد الذي يسوق الشيعة إلى المجهول، وكذلك مسيحيي لبنان وآخرهم نصير نصر الله (ميشيل عون) الذي يرفض حرب حزب الله في القصير وسوريا، وسنة لبنان المنخرطين في نصرة الشعب السوري، ودروز لبنان ذوي الصلات الوثيقة مع الداخل الثوري السوري.

والأهم لدينا ثورة لا زالت عاقلةً منضبطة، لا تزا ل تبحث عن سوريا موحدة، وعدالة انتقالية ومحاسبة تشمل الأفراد لا الجماعات، وتنظر لسوريا ضمن فكر المواطنة، يشمل ذلك كل التيارات السورية المعارضة، وإن نشزت عنها بعض الفئات القليلة (تمثلها النصرة) كما رأينا في بعض المواقف. ويجب أن يعلم السوريون ممن لا يزالون يدعمون النظام على قلتهم، ومن يعارضونه على كثرتهم وتفرقهم، أنّ النظام يفقد قوته ومبادرته وأصدقاءه، وأن لا حل في سوريا إلاّ بوقف هذا التصعيد ولجم جماح الوهم والانتقام، فكما أنّه ليس هناك دولة لواهم، ليس هناك دولة لموتور.

رأي

التثبيت العاطفي

■ ضوضاء / ضياء العبدالله

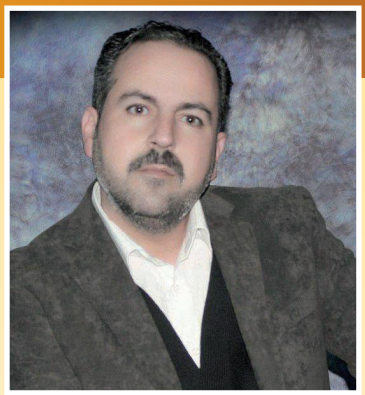

من المنطقي والمرعب في آن واحد أن تصل الحياة السياسية بكل أشكال التعبير عنها، وما ترتكز عليه من تمظهرات الروح الوطنية تحققاً وانتماءً، إلى هذا الدرك الغرائزي.

أن يتم اختزال المواطنة سلوكاً وفكراً بنمط وحيد من التعبير العاطفي المسرحي، وأن يُرتهن مصير الوطن بأكمله بالقدرات العقلية والحالة النفسية لفرد أو قلة، وأن تُصنف الناس وتنقسم على بعضها على قدر هياجها العاطفي.

ما نراه اليوم من هستيريا قطيعية قائمٌ على " تثبيت عاطفي"، ومؤطّرٌ سلوكياً بـ " كفّ لا إرادي" عن التفكير والمحاكمة والتساؤل، ذعرٌ من الحرمان أو الانفصال يستنزف الجماعات بالهيجان والعنف، ولا يُسمح له بالتعبير عن تشنجه واسترخائه إلا بعدد محدود من الألفاظ ألصَقُها بالنفس أمناً وسكينةً " منحبك".

نحن أمام تعلق طفوليّ ضاقت عليه حدّ التماهي حدود حالته بين صورة الأب الحامي والمعيل وصورة الخالق الحامي المكافئ المعاقب.

كثرةٌ أم قلة- لا فارق - أولئك الذين يخدعون أنفسهم بالسؤال المثبط: ما البديل؟ ما خلف السؤال هو الإعادة المستمرة لطرح أنفسهم بصيغة السلبيّ والمتلقي، بصيغة العالة وذي الحاجة العاجز، يخافون من تبديل ميتم بميتم آخر، ويخشون على الثمن الذي دفعوه من عمرهم حتى استطاعوا التعايش بأمنهم الواهي الآن على أطراف قطيعهم أن يضطروا مجدداً ليدفعوه ليصلوا إلى ما هم عليه من العيش أيضا على أطراف ذات القطيع مع سيد آخر..

يتبع ◀◀ 15

أخبار

سقوط خربة غزالة

سقطت بلدة خربة غزالة وقرية الكتيبة بيد قوات النظام السوري صباح 12 أيار 2013، بعد نفاذ ذخيرة كتائب وألوية الجيش الحر المقاتلة في البلدة، وبعد ستين يوماً من سيطرة الحر عليها والتصدي لقوات النظام في العملية المعروفة بمعركة جسر حوران، وكانت الاشتباكات تصاعدت بين الطرفين مطلع الشهر الحالي، وفي السابع من أيار عانت كتائب الجيش الحر نقصاً حاداً في الذخيرة، فطلبت من المجلس العسكري في درعا مدها بما ينقصها من ذخيرة إلاّ أنّ الإمدادات لم تصل، ويعلل المسؤولون في الكتائب المذكورة تأخر وصول الذخائر المطلوبة إلى إرادات خارجية تريد إبقاء الطريق الدولي الذي يصل الأردن بمحافظة درعا مفتوحاً.

نتيجة ذلك اضطرت كتائب الجيش الحر للتراجع مع توغل جيش النظام في خربة غزالة حتى وصلوا سكة القطار، وبعد طلب العون من كتائب وألوية الجيش الحر في المنطقة، وصلت تعزيزات من القرى المجاورةو بينها تجمع كتائب السهل والجبل وكتيبة الشهيد خلدون زين الدين بقيادة المجلس العسكري في السويداء، تمكنت من التصدي لتقدم قوات النظام ووضعت حداً لها.

حتى أن قائد المجلس العسكري في درعا أحمد النعمة (الأيوبي)، وصل إلى خربة غزالة يوم 8 أيار ليعلن من المحطة القديمة تحريرها، إلاّ أنّ قوات النظام تقدمت نحو المحطة وطريق الزعبي في الحي الغربي من البلدة، ولم تلبث أن سيطرت على الطريق الدولي دون أي رد يذكر بسبب نفاذ الإمدادات القليلة التي استخدمت لاستردادها في اليوم السابق.

إلاّ أنّ قصف الحر لمواقع النظام داخل البلدة وتكبيده الخسائر، لم يمنع تقدم جيش النظام الذي أعاد السيطرة على طريق الزعبي بالكامل، كما سيطر على الفرن والمحطة القديمة وجامع المحطة.

وصلت مؤازرات جديدة إلى خربة غزالة من كتائب الجيش الحر في 11 أيار، ساهمت هذه الكتائب في تدمير آليات للنظام، وساندت الكتائب المقاتلة في خربة غزالة للسيطرة على بعض الطرق في البلدة، ليعود جيش النظام نهاية إلى التقدم والاستيلاء على البلدة كاملة ومعها قرية الكتيبة، بعد النفاذ الكامل لذخيرة الجيش الحر، تحت سمع وبصر المجلس العسكري في درعا.

الحكومة السورية المؤقتة لم تتشكل بعد.. ولا توافُقَ على اسم لرئاستها

لا تزال المداولات لتسمية أعضاء الحكومة السورية المؤقتة مستمرة، في ظل خلافات تشهدها أوساط المعارضة السورية، حول شخصية رئيس الحكومة السورية المؤقتة المكلف غسان هيتو، حيث ارتفعت أصوات داخل الائتلاف نفسه رافضة طريقة انتخابه، و جمد 12 عضواً عضويتهم.

وأشارت مصادر في المعارضة أنّ الائتلاف سيبحث تكليف رئيس جديد للحكومة المؤقتة يحظى بتوافق مختلف القوى المعارضة، بما فيها القوى العسكرية، وأن ينال قبول الشعب السوري.

وكان الجيش الحر طالب هيتو بالاستقالة ومغادرة منصبه، ووجهت القيادة العليا رسالة إلى الائتلاف الوطني تطالب فيها منح نصف مقاعده للمجالس العسكرية والثورية التابعة لهيئة الأركان "العاملة على الأرض" حسب الرسالة.

كما طالبت القيادة العليا للجيش الحر الائتلاف تأجيل تعيين وزيري الدفاع والداخلية إلى ما بعد توسيع الائتلاف ومنح المجالس العسكرية نسبة النصف في التمثيل.

لكن غسان هيتو ورغم الإشكالات سابقة الذكر، بدأ مشاوراته في الداخل لتشكيل حكومة تكنوقراط، وذكرت مصادر في المعارضة أنه سيقدم أسماء أعضائها المقترحين إلى الهيئة العامة للائتلاف.

وذكرت مصادر في الائتلاف أنّ الاجتماع المقبل للهيئة العامة سيناقش إضافة إلى موضوع الحكومة المؤقتة المقبلة وشخصية رئيسها، موضوع استقالة الشيخ معاذ الخطيب، التي ترجّح مصادر من الائتلاف رفضها، لكن في حال قبلت استقالته سيكون أبرز المرشحين لخلافته جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري، برهان غليون الرئيس السابق للمجلس الوطني أو رياض سيف نائب رئيس الائتلاف الحالي.

القدس العربي: "ألفا مقاتل من حزب اللّه في السويداء".. والناشطون ينفون

نشرت صحيفة القدس العربي في عددها الصادر في 16 أيار 2013 تقريراً بعنوان: "عرض ثلاثة أسرى في مسجد بلدة ناصيف.. وتجمع حزب الله والنصرة ترقباً لمعركة دموية بين السويداء ودرعا"، ذكرت فيه: "أنّ مصادر في التيار السلفي الأردني المقرب من جبهة النصرة في سوريا، أبلغت عن وجود مئات المقاتلين التابعين لحزب الله اللبناني في مكان محدد وسط مدينة السويداء في إطار

أخبار

التجهيز لحملة عسكرية وأمنية في المناطق والقرى الموازية لمحافظة درعا".

وأكّدت المصادر للقدس العربي أنّ كتائب جبهة النصرة في درعا استنفرت تحسباً لهجمة "طائفية جديدة" من مقاتلي حزب الله اللبناني، وأطلع المصدر الصحيفة على مكالمة هاتفية بينه وبين شاهد عيان من درعا قال خلال الاتصال أنّ نحو ألفي مقاتل معظمهم من مقاتلي حزب الله، وآخرين من شبيحة النظام السوري يتجمعون حالياً في مركز محافظة السويداء.

وفي بحث أجرته ضوضاء من خلال مراسليها وناشطين من السويداء، أكّد الناشطون أنهم وبعد انتشار الخبر في وسائل التواصل الاجتماعي قبل ثلاثة أسابيع، بحثوا في كل مكان يمكن أن يتواجد فيه مثل هؤلاء المقاتلون إن وجدوا (كالملعب البلدي، والفنادق، ومقر الجيش الشعبي في المدينة)، وقال أحد هؤلاء الناشطين أنّ: "فنادق السويداء مجتمعة لا تتسع لخمسمئة شخص، فما بالك بوجود ألفي شخص هيئاتهم واضحة ومعروفة، في مدينة لا يتجاوز تعداد سكانها 45 ألفاً معظمهم يعرفون بعضهم البعض".

وأشار الناشطون أنّه لو كان هذا الخبر صحيحاً، فإن المقاتلين سيتواجدون في ثكنة عسكرية من الثكنات المنتشرة خارج المدينة على طريق السويداء دمشق أو السويداء درعا، وليس في وسط المدينة، كما ذكروا أنّ مقاتلي حزب الله، ربما كانوا متواجدين في مدينة بصرى الشام في درعا، دون تحديد عدد دقيق لهم.

وأرجعوا ظنهم إلى قيام عناصر من الأمن السياسي 14 أيار الجاري بملئ باصين بعائلات نزحت إلى قرية الطيرة في السويداء في ليلة سابقة، نتيجة القصف على الغارية وناحتة، وتوجهت بهم إلى جهة مجهولة، وسرب بعض الأهالي أنّ وجهتهم مدينة بصرى الشام، ما يدلّ حسب الناشطين على نية النظام استخدامهم دروعاً بشرية في اقتحام الجيش والأمن ومليشيات حزب الله قرى في درعا.

وأكّد مراسلو ضوضاء أنّ مصدر تطور شائعة تواجد مقاتلي حزب الله في السويداء، مرده زيارة قام بها سمير القنطار (أحد كوادر حزب الله) برفقة وئام وهاب إلى السويداء بتاريخ 24 نيسان 2013، أجريا خلالها اجتماعات مع قيادات أمنية في المحافظة وبعض شخصيات النظام السوري، وشوهد برفقتهما ثلاث سيارات رانج سوداء مفيمة فيها حوالي 10 عناصر من مرافقة القنطار ووهاب.

وأشار الناشطون أن لا وجاهة لما أوردته القدس العربي حول تواجد ألفي عنصر من مقاتلي حزب الله في مركز مدينة السويداء، بما أنّ معلوماتها تستند إلى اتصالات جرت في الأردن ولا علاقة لها بحقيقة ما يحدث في السويداء.

وفي تصعيد متصل، أفاد مراسلو ضوضاء عن تسلل شبيحة من درعا إلى قرية صما، حيث اشتبكوا مع مختار القرية وأولاده وتبادلوا إطلاق النار، فقتل (وليد النصر غانم) ابن المختار، ويرجح الناشطون أنّ الهدف من وراء هذا التحرك إثارة الفتنة بين أهالي السويداء وأهالي درعا من جهة، وبين أهالي السويداء أنفسهم من جهة أخرى.

كما انفجرت قنبلة صوتية لدى مرور باص لعناصر الأمن العسكري قرب مفرق كناكر، سقط إثرها عدد من الجرحى ممن كانوا في الباص، ويرجح الناشطون أنّ التفجير يهدف للتغطية على توارد قتلى وجرحى النظام إلى مستشفى الشهيد زيد الشريطي في السويداء بعد تصاعد معركة تحرير اللواء 52.

مزيد من الاعتقالات في صفوف ناشطي السويداء.. والطلاب مستمرون في حراكهم

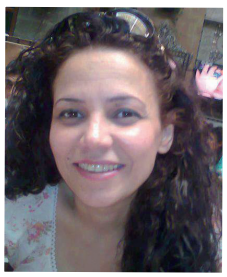

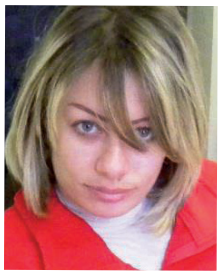

وافق قاضي تحقيق محكمة الإرهاب بدمشق على إخلاء سبيل الناشطة المعتقلة عبير رافع في 16 أيار 2013، بعد اعتقالها ستة أشهر (منذ 18 تشرين الثاني 2012)، ولم يفرَج عنها حتى اللحظة، فيما يبقى مصير الناشطة الإغاثية وموظفة الهلال الأحمر المختطفة في باب توما ديما مسعود مجهولاً، في حين أكد ناشطون خرجوا حديثاً وجودها في فرع فلسطين منذ حوالي شهر، كما يستمر اعتقال الصيدلانية أميرة السلمان لدى فرع أمن الدولة في دمشق.

واعتقل الكاتب والمخرج المسرحي عمر الجباعي 2 أيار 2013، في دمشق حيث يؤدي خدمته العسكرية، واقتيد إلى فرع المنطقة دون أي تهم موجهة إليه، كما اعتقلت قوات الأمن الناشط ربيع مراد للمرة الثالثة بعد مداهمة متجره في القريا 9 أيار 2013.

وفي 15 أيار 2013 استدعى فرع الأمن العسكري في السويداء الشاب رائد صادق (شقيق الشهيد صلاح صادق)، ولم يعد منذ ذهب إلى الفرع تلبية لتبليغ تلقاه في اليوم السابق.

وأوقف الشاب قتيبة حسن الحلبي من قرية عرمان على حاجز قرية كارس، وسلم إلى مفرزة الأمن السياسي في صلخد منذ مطلع أيار الحالي، بحجة أنّه لم يكن يحمل هويته الشخصية ولم يفرج عنه حتى بعد أن أحضر ذووه البطاقة.

وفي استمرار لحراكهم السلمي أطلق طلاب السويداء عبر تنسيقيتهم حملة "أنا طالب من حقي طالب"، استمرت من 28 نيسان حتى 2 أيار 2013، بهدف تفعيل حراك الطلاب، ويقول القائمون على الحملة أنها لاقت صدى واسعاً، حيث شاركت فيها معظم مدارس وكليات السويداء، ومئات الطلاب من السويداء ومن محافظات سورية مختلفة أرسلوا مشاركاتهم ورسائلهم، إضافة إلى كثير من الطلاب المغتربين عبروا عن تضامنهم مع زملائهم الطلاب في الداخل.

تحقيق

رحلة الجرحى السوريين نحو حلم العلاج

منذ أيام الورود وأغصان الزيتون المحمولة في التظاهرات السلمية فتحت نيران بنادق النظام السوري وسكاكين الشبيحة وهراواتهم الباب لمئات آلاف الجرحى والمصابين.

كان ذلك عندما استيقظ السوريون من وهم الدولة على واقع أسوأ من كابوس، حيث تحولت المشافي الحكومية إلى فروع أمنية للتحقيق، ومسالخ لنزع الاعترافات (كإدخال أسلاك الكهرباء في الجروح) والتصفية والتقطيع بالسكاكين كزينب الحصني أو شبيهتها السورية أيضاً، ووضع المعتقلين في أدراج ثلاجات المستشفيات وهم أحياء كمحمد المحاميد الذي كتب بدمه على جدار جارور ثلاجة الموتى.

حينها باتت قطعة الضماد البيضاء كافية للاعتقال على الحواجز الأمنية، أو حتى من داخل البيوت وأحضان الأمهات والزوجات باعتبارها دليلاً على المشاركة في التظاهر، ويذكر السوريون الأيام التي وضعوا جرحاهم فيها في البساتين والأراضي القفار خوفاً عليهم من قبضة الجيش والأمن والشبيحة, إذاً باتت المشافي الحكومية (الوطنية) فروع أمن ومسالخ واقتحمت المشافي الخاصة التي أسعف إليها الجرحى فحطمت معداتها واعتقل جرحاها وعامِلوها، وفي مرحلة أخرى صفُّوا وذبحوا كقطيع نعاج.

كل ذلك قبل أن يصل النظام إلى قصف المشافي بالصواريخ بعد تحميلها على خارطة القصف كأهداف معادية، من مثال (مشفى حمدان في دوما، والفاتح في كفر بطنا، والحوراني في حماة)، يوم ذاك, أقام السوريون المشافي الميدانية الخفية في أقبية البيوت، ودفع المغتربون ثمن تجهيزها لخدمة أهالي مدنهم وقراهم، وكان لتصعيد النظام وحربه على الناس أن بات الجرحى بمئات الآلاف حسب أقل الإحصائيات، والجميع عرضة للموت تحت الحصار ونقص المعدات والأدوية.

في هذه المرحلة من الثورة كان الجيش الحر قد بدأ بالتشكل وبات لزاماً عليه البحث عن منافذ لتصدير جرحاه من العسكريين والمدنيين، فسعى للسيطرة على المعابر الحدودية وفتح ثغرات وممرات عبر الحدود، وإن كنا نتحدث اليوم عن الجرحى السوريين في الأردن فإننا نقدم مثالاً بسيطاً، عن معاناة الجرحى السوريين في كل بقاع الوطن.

يقتل السوريون اليوم نساءً ورجالاً وأطفالاً ويصابون برصاص القناصة والقصف بدءاً من الهاون وصولاً إلى القنابل الفراغية التي تمحو الأحياء وتدفن الناس تحت ركام البيوت، مروراً بالدبابات والبراميل المتفجرة وطائرات الميغ، ومع بقية رمق وأمل في الإنقاذ تبدأ الرحلة:

يخبرنا (ع.الزعبي) وهو أحد عناصر الجيش الحر أنه أصيب في بصر الحرير ظهر يوم 15/01/2013 إثر قذيفة هاون قادمة من جيش النظام في اللواء 12، فتّتت الشظية سبعة سنتيمترات من عظم العضد إضافة إلى ضياع باللحم وقطع في الأوتار والأعصاب، وتابعت الشظية حتى وصلت قرب منتصف الصدر، ويقول أيضاً أن زملاءه بدؤوا رحلة إنقاذه بنقله إلى أحد الأقبية ثم نُقل مع مصابين آخرين إلى مشفى ميداني في قبو آخر قرب المكان كادره ممرضين وطبيب أسنان وطلاب طب، ولا طبيب جرّاح، حيث قُدمت له الإسعافات الأولية لإيقاف النزيف ووُضِع مفجر في الصدر، ليتم أخذه بعدها مع جرحى آخرين باتجاه الحدود الأردنية عبر قرى درعا في سيارة بيك آب، وسيارات أخرى ترافقهم للحماية من قرية لأخرى، وبعد عشر ساعات من اختيار طرق لتجنب القصف وصلت قافلة الإسعاف إلى مدينة المفرق: "وكان قد أغمي عليّ، وقد أنزلنا هناك ليأخذنا عناصر الجيش الأردني في سيارات إسعاف أردنية نحو مشافي الزعتري حيث هناك المشفى الإماراتي و المغربي".

> «ظننّا أن وصولنا إلى الأردن هو وصولنا للأمان، ولكننا كنا واهمين»

و يشرح (م.أ.ح) وهو جريح سابق (أدى الإهمال لقطع ساقه و ذراعـه) أن المشفى الإماراتي والمغربي, هما المركزان الطبيان الأساسيان في مخيم الزعتري, يقدّمان العمليات الأولى من تنظيف الجروح إلى استخراج الرصاصات والشظايا من الجسم إلى وضع أكياس دم وتقطيب الجروح, بسبب قرب الزعتري من الحدود السورية، وينتهي دورهما بتحويل الجريح إلى مشافي أخرى في الأردن تقوم بالعمليات الاختصاصية منها (مشفى الأميرة بسمة في إربد ومشفى الملك عبدالله في الرمثا، والمشفى الإسلامي ومشفى دار السلام في عمان، وكذلك مشفى ظليل في المفرق).

يتابع (م.أ.ح): "ظننّا أن وصولنا إلى الأردن هو وصولنا للأمان، ولكننا كنا واهمين، وأن عقبات كثيرة تعيق ذلك فالاهتمام هنا يأتي حسب الانتماء إلى كتيبة أو لواء أو تبعية لتيار سياسي أو جبهة، وكأن تمييزاً جديداً يحدد قيمة الدم السوري. كثير من الشبان و الجرحى أهملوا أو تركوا في العراء بسبب الانتماءات حيث تلعب الوساطات والعلاقات الشخصية مع لجنة الأطباء في المكتب الطبي الموحد دوراً حاسماً", وهذا برأي الطبيب المتطوع (ص.خ) يؤدي إلى تكديس الخدمات والأيادي البيضاء التي تتحول مع الحاجة وانعدام البديل إلى أفضال تطوق الأعناق وتصنع الولاءات القادمة، وأن هذه الإدراة السيئة والانتهازية للأمور أدت إلى إعاقات إحداها توقف منظمة الهلال الأحمر القطري عن تمويل علاج الجرحى السوريين في الأردن.

فالمشافي الأردنية تتعامل مع الجرحى السوريين الوافدين إليها (كمرضى عاديين مقابل أجر)، لكن من يدفع مقابل ذلك هي منظمة الهلال الأحمر القطري.

وقد قامت المنظمة منذ بداية عملها بتسليم الأمر إلى أطباء سوريين، لكن كثيراً من عدم الشفافية وسوء الإدارة يقول الطبيب (ص.خ): "تصل حد السرقة"، أعاقت الأمر، فالعملية التي تكلف ألف دينار أردني يمكن أن تسجل خمسة آلاف على الورق، إضافة إلى تسرب مرضى أردنيين يعالجون ويسجلون على أنهم سوريون، في عمليات احتيال تقبض المشافي مبالغ العلاج فيما يدفع المريض الأردني سعراً مخفضاً، ولا أحد يدري أين تذهب تلك الفروق في الأسعار.

ومنذ ثلاثة أشهر ونتيجة هذه الممارسات، قامت المنظمة القطرية باستبدال الإدارة السورية بأخرى أردنية، لكن الأمور لم تتحسن بل وجد الاحتيال مسارب أخرى وأبدع طرقاً جديدة، ما أدى إلى

تحقيق

إيقاف تمويل الجرحى بشكل نهائي منذ شهر ونصف.

يقول طبيب آخر عندما نلح عليه لتحديد أسماء: "لا أهمية للأسماء اليوم، فلن تغير في الأمر شيئاً"، لكنه يؤكد أنّ أطباء سوريين في الأردن اشترطوا عليه إن أراد الدخول إلى هذه المافيا: "يجب أن تعرف منذ الآن أن لا علاقة لك بالأوراق والإدارة، فيمكن أن تقوم بعملية وتجدها على الورق وقد سجلت عمليتان".

مرة أخرى لا أحد يخبرنا أين تذهب هذه الفروق في المدفوعات علماً أن البعض يدعي دعم الثورة بها، نلح على الأسماء ثانية فيقول: "لا أهمية لذلك الآن، فلم تعد هناك أموال تأتي من المنظمة القطرية لتسرق، خربوها وقعدوا على تلتها".

محسنون يحملون عبء جرحى الثورة السورية، في غياب شبه كامل لهيئات الثورة التي يفترض أنها تمثل الناس

فبديلاً عن المنظمة القطرية يقوم أشخاص سوريون بدفع الكلف سعياً إلى مساعدة أبناء قراهم وأقربائهم، وخليجيون من السعودية والكويت وغيرها، يدفعون بحثاً عن الصدقة وعمل الخير وتعاطفاً مع ثورة الشعب السوري وآلامه، بعضهم يمثل جمعيات خيرية أو تجمع أصدقاء أو كمبادرات شخصية، يأتون ومعهم المال ليبحثوا عن المحتاجين والمستحقين من الجرحى السوريين الذين لا يهتم بهم أحد، أو أخرجوا من المشافي قبل استكمال مراحل علاجهم، يقول (م. أ. ح): "أعرف عن كتائب في الجيش الحر (تعارض أن يفرض عليها انتماء لا تريده إلى جهة أو تيار سياسي)، باعت سلاحاً لتحصل على مال تعالج به جرحاها، صدقني هذا يحصل، يدهشنا كثيراً لكنه يحصل أمام أعيننا في الثورة السورية".

هناك كثير من الشباب يعانون الإهمال أو يتركون في العراء، ليستأجروا على حساب أصدقائهم أو رعاية المحسنين أو الأهل إن تمكنوا، ويتحكم بالوضع علاقات شخصية وقرابات وصداقات، ففيما يدخل إلى المستشفى مريض سكري، يتم إرجاء جريح بحالة خطيرة، والجريح الذي لا يعرف أحداً ليس له سوى الله.

فحسب (أ. م. أ) أنّ: "امرأة من قرية نصيب احتاجت إلى عملية قيصيرية تكلف (300 دينار) في مستشفى إربد منذ شهرين، وكانت الساعة الثانية ليلاً، لكن المستشفى امتنع عن إدخالها قبل الدفع، فاتصلوا بأحد الشبان الذي يتابع الدفع لمثل هذه الحالات، واعتذر أنّه بعيد والوقت متأخر، وأنه سيحضر المال صباحاً على أن يجروا لها العملية حالاً، لكن المستشفى أصر على الدفع أولاً، فاتصل الشاب بأحد أعضاء المكتب الطبي الموحد وأخبرهم: (بما أنكم المسؤولون عن الموضوع ولكم علاقة بالمستشفى، فادفعوا أو اكفلوا المبلغ حتى أصل صباحاً)، لكنهم رفضوا حتى اضطررنا جميعاً إلى جمع المبلغ من عدد من الأشخاص ومنا كل حسب ما في جيبه، حتى دفعنا المبلغ واستطاعت المرأة الحصول على العناية الطبية اللازمة.

لم يحتج الأمر سوى مكالمة هاتفية

ويخبرنا (ع . الزعبي) أن شاباً يعرفه احتاج دخول المستشفى وكان أحد أطباء المكتب الطبي الموحد (سوري) لا يوافق على إدخاله ويعيق ذلك، بحجة أن لا داعي، فقرر زملاؤه إجراء العملية على حسابهم الخاص من خلال محاولة جمع المبلغ، وتوجهوا في من توجهوا إلى أحد ذوي العلاقات، وعندما أخبروه أنهم يحاولون جمع المبلغ سأل لماذا لم تدخلوه المستشفى، فأخبروه أنهم حاولوا ذلك وأن الطبيب في المكتب الطبي الموحد رفض، فقال بل سندخله وسأتصل به الآن، ولم يحتج الأمر سوى هذه المكالمة ليتم إدخال الشاب إلى المستشفى وموافقة الطبيب بعد كل ذلك الرفض.

شيء من الكيفية ومن الانتقائية، يتابع (ع. الزعبي): "لقد شهدت المكالمة (أهلاً كيف حالك)؟ وسأله عن الأمر فقال الطبيب: لم يكلمني أحد/ بل كلموك رد الرجل/ قال: ربما نسيت على كل سأحوله مباشرة إلى المستشفى لإجراء العملية، وبالفعل تم تحويله إلى المستشفى الإسلامي وأجرى العملية اللازمة، ولو لم يصادف وجود هذا الشخص لما سمح له بدخول المستشفى".

شاب آخر هو (ع.ح) دخل المستشفى الإسلامي وخرج دون عملية وهو مصاب بخمس رصاصات في ساقيه ويده اليمنى وخاصرته وبطنه، ويحتاج إلى عملية تجريف وعملية في الأمعاء من الرصاصة الأولى، والثانية التي كان طبيب المستشفى الميداني قد أخرجها لكن الجرح تعفن بسبب الإطالة والطريق، فأجروا له عملية لكنهم لم ينظفوا الجرح المتعفن، وبعد عودته بدأ يشم رائحة تعفن سيئة جداً من جسده ومعها صديد، فأخبروا الطبيب السوري في المكتب، الطبي الموحد، لكن ربما تشادوا بالكلام قليلاً، فأخرجه الطبيب من المستشفى في اليوم التالي، ولولا أنّ أطباء متطوعين كانوا يتابعون حالته لتفاقمت وأدت إلى الوفاة.

مصاب الساق صحيح اليدين يقوم بتغيير الضماد لمصابي الذراع

يقول شبان يوجد أكثر من ثمانين شقة في مدينة إربد وحدها، كشقق يقطنها الجرحى السوريون، ويدفع مصاريفها محسنون سوريون وخليجيون، دون عناية طبية من هيئات الثورة أو المكتب الطبي حيث يخبرنا (ع . الزعبي): "مصاب الساق صحيح اليدين يقوم بتغيير الضماد لمصابي الذراع، هكذا هي العناية التي نلقاها، وربما ساهمت منظمة أطباء بلا حدود بمتابعة حالات البعض في المشافي الأردنية لتنقلهم إلى مستشفى تستثمره يقوم بعمليات متطورة لتخفيف الإعاقات الناجمة عن القصور في العلاج، وتقدم لهم الدواء واغرفة في فندق وأربعة وعشرين ديناراً في الأسبوع".

بعد كل تلك الشهادات يضيف الحاج (ن. ز) أن الشبان من الجرحى السوريين وذويهم وأصدقائهم، ربما يزيدون بعضاً من غضبهم على التقصير ليخرجو بهذا الرأي القاسي، فيما يعزو بعض التقصير إلى كثرة عدد الجرحى الذي وصل الآلاف، دون أن ينفي حدوثه، بل يضيف: "دعم الائتلاف لا يكاد يذكر"، ويتابع: "لم يوزَع لشقق الجرحى سوى طرد غذائي واحد ولمرة واحدة لم تكرر من سبعين كيلو غرام، حتى أن أحداً من مسؤولي الثورة لم يأت لزيارتهم ومواساتهم ولو بالكلام".

الجرحى السوريون، جرحى الثورة، شبان حدا بهم الأمل في غدٍ أفضل، إلى الخروج في ثورة تبحث عن وطن لا تملكه عائلة، بل يتساوى فيه الجميع، شبانٌ فرض عليهم عدوان النظام وبطشه الدفاع عن عائلاتهم من القتل وهتك الأعراض، اضطرتهم قذائف وصواريخ الموت إلى إبعاد شبحه عن بيوتهم وقراهم، والجرحى السوريون أطفال ونساء وشيوخ تحت مرمى القصف قطّعت لحمهم القذائف وهم في بيوتهم الآمنة، والجرحى السوريون أمانة الوطن في عنق الثورة، هل يترك لِنارِ الطمع والانتهازية والسرقة وسوء الإدارة أن تلتهم حياتهم وتساهم في بتر أطرافهم التي أبقى قصف النظام جزءاً منها معلقاً بالأجساد!؟

بيانات

" دعوة للتوقيع على بيان يدين الاصطفاف المذهبيّ أو الطائفيّ أو العرقيّ بديلاً عن الاصطفاف الوطنيّ "

تتسارع الأحداث يوماً بعد يوم في وطننا الحبيب سوريا، على مستوى تقدم الثورة والثوار نحو تحقيق النصر من جهة، وازدياد وحشية النظام من جهة ثانية، وفي التوازي مع ذلك تتزايد الحوادث الطائفيّة في الكثير من مناطق التماس، وترتفع أصوات طائفيّة بغيضة من داخل وخارج الحدود، الأمر الذي جعل بعضاً من أطياف المعارضة ونشطاء الثورة وأصدقائها يجنحون نحو التجمعات الطائفيّة على المستوى السياسي، وذلك بإنشاء تكتلات طائفيّة أو عرقيّة ما دون وطنيّة، وبدأت تنتشر مصطلحات دخيلة على الثقافة السورية مثل (الشعب كذا والطائفة كذا) والتي نعتقد أنها خطوات تضّر بالمصلحة العليا لسوريا، ولوحدة الشعب السوريّ التاريخيّة.

ومع تزايد وتكرار هذه الظواهر ابتداء من تشكيل مجالس على أساس عرقي مروراً ببعض المؤتمرات ذات اللون الطائفي الواحد والتي كان آخرها مؤتمر العلويين الذي انعقد في القاهرة، والذي تعاطفنا معه ليكون صرخة ولمرة واحدة في وجه النظام والانعزالين والمتطرفين على حد سواء، لا أن يكون كياناً سياسياً.

واليوم يحاول البعض – بحسن أو بسوء نية – دعم عقد مؤتمر للمناصرين للثورة السوريّة من أبناء الطائفة الدرزية على غرار بعض المؤتمرات السابقة الذكر، الأمر الذي دعانا للتحرك ضد هكذا نوع من المؤتمرات، آملين وقف هذه الدعوة لما لها من أضرار، ستؤدي إلى شرخ بين نشطاء الثورة أنفسهم، لايخدم ثورة شعبنا العظيمة. ولذلك نؤكد :

- أن عقد مؤتمرات كهذه - حتى لو كانت بحسن نية – لن تؤدي إلا دوراً عكسياً في تثبيت هويات ما قبل وطنية، وتؤسس لطائفيّة سياسية مقيتة لا تخدم مشروع الدولة السوريّة الديمقراطيّة الحديثة.

- نثمن دعم كل أصدقاء الثورة من غير السوريين، ونؤكد رفضنا القاطع للتدخل في شؤوننا تحت أي مسمى كان، والذي سيؤدي لإعاقة الثورة، ومنعها من الوصول إلى أهدافها، ونؤكد أن دروز سوريا هم سوريون قبل كل شيء.

- كنا ولا نزال جزءاً من الثورة السوريّة التي قامت ضد الاستبداد، المتمثل بنظام الطغمة الإرهابي الذي يقود حرباً ممنهجة ضد شعبنا منذ أكثر من سنتين.

- إن ما يحمي السوريين على اختلاف مشاربهم هو الانخراط الكامل في الثورة السوريّة والدفع بها قدماً للخلاص من نظام الطغمة المستبد، تمهيداً للانتقال إلى دولة جميع المواطنيين التي لاتمييز بين أبنائها على أساس العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس، وأن خطاب (الأقليات والأكثريات) وموضوع التطمينات ما هو إلا خطاب "عقد نقص" يعطي حقاً وهمياً لمانحه من جهة وخوفاً وهمياً لطالبه من جهة أخرى، فالمشروع الوطني لكل السوريين كان وسيبقى الضامن الرئيسي في استمرار العيش المشترك بين أبناء سوريا.

- أبناء جبل العرب ومعهم أبناء الجولان وكل منطقة في سوريا جزء لا يتجزأ من شعب ووحدة سوريا.

- دعوة جميع أبناء الشعب السوري وخاصة المنخرطين في الثورة إلى تفويت مخططات وأفخاخ النظام المشبوهة، ورفض كل الممارسات الطائفيّة ومثلها المتطرفة التي تبرز بين الحين والآخر من جهات تدعي انتماءها للثورة وتمارس أعمال مشينة بحق الثورة والثوار.

- وأخيراً نؤكد على إدانة كافة أنواع التشبيح ضد الثورة من أي جهة كانت وتحت أي غطاء أو مبررات لأنها تعيق تطلعات شعبنا المشروعة وطموحاته في التخلص من العبودية.

- ندعو جميع القوى والشخصيات من داخل وخارج المحافظة للتوقيع على هذا البيان لإيصال الرسالة بأن شعب وأرض سوريا كانا وسيبقيان وحدة موحدة، شاء من شاء، وأبى من أبى.

رابطة مغتربي السويداء الأحرار تشيد بمجلس الإدارة المدنية في محافظة السويداء

وجهت رابطة مغتربي السويداء رسالة إلى الهيئات والناشطين في محافظة السويداء، عبر صفحة مجلس الإدارة المدنية في محافظة السويداء، هذا نصها:

نبارك للأخوة الناشطين في محافظة السويداء تكلّل جهودهم الحثيثة بالنجاح، والتي نعلم أنها بدأت من أشهر عبر التشاور داخل المحافظة وخارجها، والتواصل مع من يمكنه الانخراط بالمجلس وتمثيل منطقته، وقد حرصوا على تمثيل أوسع المناطق.

نحن في رابطة مغتربي السويداء نعتبر أن تشكيل المجلس المدني في محافظة السويداء خطوة مهمة وعلى الطريق الصحيح لخدمة الحراك والثورة للأسباب التالية :

1- كونه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني يقوم على التمثيل الشعبي، له نظام داخلي واضح ينظم عمله ويتبع لبنية تنظيمية أوسع على مستوى الوطن.

2- الحاجة الموضوعية في محافظة السويداء تتطلب تشكيل مثل هذا المجلس للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي في ظل حملات ممنهجة من النظام لتفجير الصراعات الطائفية مع الجوار والعائلية ضمن المحافظة، إضافة إلى ضرورة وجود هيئة مجتمع مدني تدير المحافظة وتمنع الفوضى بعد سقوط النظام.

3- تشكيل المجلس المدني بالسويداء يسد فراغاً في مؤسسات المجتمع المدني بالسويداء، فحتى الآن لا يوجد مجلس محلي حقيقي بالسويداء رغم وجود ممثل له بالائتلاف الوطني .

بيانات

4 - جميع أعضاء المجلس المدني داخل المحافظة وهذا الأمر البديهي والطبيعي حيث لا يمكن إدارة مجالس محلية أو مدنية من خارج الوطن.
5 - لأنه عمل تطوعي ومبادرة ذات مسؤولية وطنية وأحدّ من منظمي هذا المجلس لا يبتغي منفعة شخصية.
6 - أن المجلس غير منتهِ التشكيل، يفتح أبوابه لكل الناشطين للعمل معه، ونعلم أن لديه طموح تمثيل كل قرية من قرى السويداء.

الانتقادات والأسئلة لهذا المجلس:

1 - وجهت بعض الانتقادات والأسئلة لهذا المجلس منها ما هو على حق، ومنه يراد منه تشهير لأسباب شخصية ضيقة، طبعاً كلنا يريد معرفة من هم أعضاء المجلس المدني وفي أي مناطق، إلا أن الضرورات الأمنية تمنع من التصريح بأسمائهم، فالنظام المسعور يبحث عن كل الناشطين، وربما يحتاجون لقليل من الوقت حتى يجاهروا بذلك ويرتبوا الأمر، ونرجو عدم الربط بين شرعية المجلس المدني وبين الإعلان عن مؤسسيه فذلك ليس صحيحاً.
2 - انبرت بعض الشخصيات في الخارج والداخل وبعض التنسيقيات والصفحات بالإعلان: أنه لا علم لنا بتشكيل المجلس المدني في محافظة السويداء، وفي هذا فكر استحواذي وإقصائي يعتبر كل نشاط أو مؤسسة لا يكون طرفاً فيها أو يستأذن منه غير موجودة، من قال لهؤلاء أنهم مثلاً مركز شرعية العمل التطوعي والمدني!؟ فشرعية أي نشاط تستمد من وجوده على الأرض وتقديمه الخدمات.

أخيراً نرى أن من واجبنا جميعاً التحلي بالصبر والتأني والغيرية، ونتحاور بشكل ديمقراطي لتطوير هذا المجلس والتعاون معه ليصبح مجلساً قوياً موحداً يستطيع فرض حضوره على ساحة الوطن كله، وندعو الجميع خاصة داخل المحافظة لدعم هذا المجلس وحماية مؤسسيه لاستمراره والقيام بواجباته.

18 نيسان 2013 اللجنة الإعلامية لرابطة مغتربي السويداء الأحرار (fsec)

بيان تجمع القوى الوطنية في السويداء بشأن العدوان الإسرائيلي

غارتان إسرائيليتان في غضون يومين أوقعتا خسائر جسيمة في صفوف ما كان يفترض به أن يكون جيشاً يحمي الوطن من أي عدوان، فتحول عن هذه الوظيفة الوطنية وأصبح أداة قتل وتدمير وإبادة لشعبه، وسارع النظام كعادته إلى إطلاق تهديداته الفارغة من أي مضمون، بأنه يحتفظ بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين، تلك التهديدات التي نسمعها منذ سنوات ولم تردع إسرائيل عن ممارسة اعتداءاتها المتكررة على أرض الوطن وسمائه، موقعة الخسائر بمقدراته وملحقة الأذى المعنوي بنفوس جميع السوريين، وهم يرون أرض وطنهم وسماءه يستباحان، ويتحرقون للرد والانتقام إلا أن نظام "الممانعة" يمنعهم من ذلك.

جاءت الغارات الإسرائيلية على أعقاب مجازر مروعة ارتكبتها قوات النظام وشبيحته في مناطق عديدة من ريف دمشق والساحل، وبدل أن يستفيق السوريون على أنباء الرد المزعوم على العدو استفاقوا على أصوات قصف مسعور لجيش النظام على منازل المدنيين في محيط العاصمة وأريافها، كأن قوات النظام تكمل ما بدأته الغارات الإسرائيلية في حالة من تقاسم الأدوار بينهما لقتل الشعب السوري وتدمير مقدراته.

يأتي ذلك أيضاً بظل حالة من تصعيد مجنون يمارسه النظام بحق المناطق المحررة، فتدمير الجسر المعلق في دير الزور، واستهدافه محطات الكهرباء والمياه وصوامع الحبوب، إضافة إلى المشافي والمدارس والأفران، وقصفه الصاروخي المتكرر على محيط سد الفرات، واستخدامه الأسلحة الكيماوية في قتل المدنيين العزل، يؤكد أن النظام لن يبقي للسوريين أياً من مقومات الوجود ليبنوا حياتهم ودولتهم التي ينشدونها بعد رحيله، وأخذت الأمور منحىً خطيراً مع سياسة التطهير التي ينفذها شبيحة النظام في بعض مناطق حمص وحماة والساحل، والتي تمثلت بالمجازر المروعة وتهجير السكان من مناطقهم بعد نهب وحرق ممتلكاتهم، كي لا يفكروا بالعودة إلى تلك المناطق، ألا يذكرنا ذلك بما فعلته إسرائيل بالشعب الفلسطيني؟!

إن تدمير مقدرات سوريا وقتل شعبها وتهجيره ومن ثم تقسيمها إلى دويلات طائفية يتلاقى بالعمق ويتكامل عضوياً مع السياسات العنصرية لإسرائيل الرامية إلى تفتيت المنطقة إلى كيانات طائفية وعرقية ضعيفة ومتناحرة تبرر كيانها العنصري وتجعله الأقوى في المنطقة.

ما زال النظام يعتقد بأنه قادر على كسب المعركة ضد الشعب معتمداً على العون من قبل حلفائه الإقليميين والدوليين، شركائه في إبادة الشعب السوري، وهذه الغارات الإسرائيلية ما هي إلا محاولة يائسة لإظهاره بأنه مستهدف من قبل أعداء الأمة والوطن وإظهار الثورة بأنها تمتلك غطاء من قبل هؤلاء الأعداء.

إن معركة الشعب السوري طويلة ومتشعبة فقد تحالف بوجهه الجلادون والأعداء والقوى الطائفية وأصحاب المصالح وتجار الأزمات والمتفرجون، يريدون منعه من الوصول إلى غايته.

إن تجمع القوى الوطنية في السويداء يرى في الغارات الإسرائيلية عدواناً صارخاً على الشعب السوري وانتهاكاً لسيادته على أرضه ويرى في النظام الذي أتاح للعدو أن يصول ويجول في سماء الوطن وأرضه شريكاً لهذا العدو في إلحاق الأذى بهذا الشعب والانتقاص من سيادته وكرامته الوطنية.

6/ 5/ 2013

لقاء

عضو المكتب الإعلامي في المجلس المحلي لمدينة داريا:
«مكاتب المجلس لا تزال تعمل بقوة رغم الحصار والقصف»

في ظل حصار مستمر منذ ستة أشهر، ونزوح 250 ألفاً من سكانها، تعيش داريا اليوم على وقع العمليات العسكرية والقصف المستمر.

لكن الحياة فيها تستمر أيضاً، ويتابع الناشطون عملهم المدني، الذي توجوه أخيراً بتشكيل مجلس محلي مطلع أيلول 2012، ليدير شؤون المدينة ويشرف على أعمال الإغاثة، وعلى عكس بقية المدن السورية تتبع الكتائب المسلحة للمجلس المحلي الذي ينظم عملها وينسق معها، فأقيم مخفر تديره شرطة تتعامل مع المدنيين، وشرطة عسكرية من عناصر الجيش الحر تتعامل مع المخطئين من مقاتلي الحر، وجنود النظام وضباطه ممن يلقى القبض عليهم أثناء المعارك والعمليات العسكرية.

لإلقاء الضوء على تجربة المجلس المحلي في مدينة داريا، التقت ضوضاء عضو المكتب الإعلامي في المجلس كرم الشامي، وأجرت معه هذا الحوار.

● كيف تشكل المجلس المحلي في المدينة؟

- بدأ تشكيل المجلس بعد مجزرة داريا في 25 آب 2012، بهدف توحيد جهود الثوار على الأرض، إذ كان الحراك في داريا قبل المجزرة يتلخص بمجموعات سرية من الناشطين تعمل كل منها على حدى، وكان الأمر كذلك بالنسبة للجيش الحر، حيث لا قيادة تجمع فصائله الكثيرة، فتضاربت أعمالها ولم تكمل بعضها البعض، وكان هناك حالة من قصر الرؤية السياسة وعدم التخطيط في الإغاثة والإعلام وغيرها من مجالات العمل والنشاط.

عندما بدأت الحملة على داريا، تضاربت الآراء حول المقاومة أو الانسحاب وحدثت بعض الخلافات، كانت هذه هي الأسباب التي دفعتنا إلى تشكيل المجلس المحلي لمدينة درايا، فاجتمع ممثلون عن مختلف القطاعات والمجموعات الناشطة في المدينة بحضور لجنة من الحكماء، ووضعوا بياناً تأسيسياً يتضمن خطوطاً عريضة لتنسيق العمل، يتفق عليها الجميع وتوفق بين رؤية السياسيين وتطلعات الثوار على الأرض.

● ما هي مكاتب المجلس المحلي ومهام كل منها؟

- يتكون المجلس المحلي من تسعة مكاتب ومكتب عاشر هو المكتب العسكري، الذي لم يعلن عنه منذ بداية تشكيل المجلس، حيث لم تكن هناك بوادر حصار أو أعمال عسكرية عنيفة كالتي تشهدها داريا.

خلال الحملة على المدينة تجمد عمل مكتبين من المكاتب التسعة وهما: مكتب الحراك السلمي إذ توقفت المظاهرات نتيجة الأعمال العسكرية والقصف اليومي على المدينة ونزوح سكانها، ومكتب لجان الأحياء الذي يضم كثيراً من شباب داريا، يقومون بإحصاء المدنيين في أحيائهم ويوثقون أعداد الشهداء والمعتقلين وأسماءهم وعائلاتهم واحتياجاتهم. بينما لا يزال المكتب الإغاثي يتكفل بشؤون النازحين، وإحصاءاتنا تقول أنّ هناك 20 ألف عائلة تنتفع من المساعدات التي يوزعها المكتب الإغاثي، في المناطق التي نزح إليها أهالي داريا عن طريق لجان خاصة، للأسف لا يمكننا أن نقدم الشيء الكثير لهم، ونقتصر على حصص غذائية شهرية لا تتجاوز قيمتها 1500 ليرة شهرياً، ويتألف كل مكتب من فريق عمل قد يصل إلى أربعين شخصاً ينتخبون هيئة مكتب، وهؤلاء ينتخبون من بينهم هيئة إدارة من خمسة أشخاص، وهيئات الإدارة ترشح ممثلاً عنها للمكتب التنفيذي في المجلس، والمكتب التنفيذي هو السلطة العليا في المجلس المحلي لمدينة داريا، قرارات المجلس التي تطرح للتصويت يصوت عليها أعضاء هيئات المكاتب.

● كيف تمكن المجلس من العمل بداية تشكيله في ظل القبضة الأمنية التي كانت لا تزال شديدة على المدينة؟

- في البداية مثّل كل جماعة من جماعات الحراك في المجلس وجه ظاهر، ملاحق أو مطلوب لقوات الأمن، وكان على أطراف داريا أماكن تحت سيطرة الثوار لا يمكن لقوات الأمن الوصول إليها، كان الناشطون يلجأون إليها لعقد الاجتماعات.

● هل يتبع المجلس المحلي في داريا للمجالس المحلية التي يشكلها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة؟

- المجلس في داريا مستقل لا يتبع لأي جهة سياسية، ويتبع التوجهات والسياسات التي تتفق عليها الأكثرية، ويتخذ أي قرار بعد التصويت عليه من قبل أعضاء هيئات المجلس.

● كيف يتم التعاطي مع المسائل القانونية والسلطة القضائية؟

- في المجلس مكتب هو (المكتب القانوني والشرعي)، أعضاءه من دارسي القانون والشريعة، وفي حال كانت القضايا بسيطة يتخذون قراراً مباشراً, أما إذا كان هناك تعقيدات وصعوبة في الحكم فيتم استشارة قضاة مختصين.

المجلس المحلي لمدينة داريّا
LOCAL COUNCIL OF DARAYA CITY

● من أين تستمد قرارات المحاكم شرعيتها؟ وهل تقومون بتوثيق سجلات المحاكمات للعودة إليها في المستقبل عند الضرورة؟

-طبعاً جميع القضايا موثقة كتابياً وبالفيديو, ويستمد أي قرار شرعيته بقبول الناس له, ولأنّ القرارات لا تصدر إلاّ بعد استشارة المختصين والتوافق عليها.

● ما هي الأمور الملحة أكثر من غيرها في داريا اليوم؟

- ثمة كثير من الأمور الملحة في هذه المرحلة الحساسة والخطرة التي نمر بها، ربما كان أهمها ضبط الكتائب المقاتلة على أرض داريا وكسب ثقتها قدر الإمكان وهذا ما يقوم به المجلس المحلي.

● هل تتلقون أي مساعدات تسهم في أداء واجباتكم الإغاثية والخدمية؟

- بالتأكيد هناك جهات داعمة كثيرة لمدينة داريّا منها هيئات إسلامية وإنسانية, كما قدم الائتلاف والمجلس الوطني مبلغاً للمدينة.

● كيف تصف علاقتكم مع الكتائب المسلحة؟ وهل تساندكم في أداء عملكم أم أنها تعيقكم بشكل من الأشكال؟

- الجيش الحر في داريا داعم قوي لقرارات المجلس المحلي، بما أن الجيش الحر جزء من المجلس وله تمثيله عن طريق المكتب العسكري.

● ما هو مصير المجلس بعد سقوط النظام؟

- ضبط الأمن بالدرجة الأولى, والإسهام في التأسيس لسوريا الجديدة وضمان الاستقرار والسلم الأهلي بعد سقوط النظام, وهناك دراسة يعدها المجلس حول تكلفة وطرق إعادة إعمار المدينة المدمرة,إضافة لخطط إغاثية لمرحلة سقوط النظام .

● هل تعتقد أن داريا في ظل وجود المجلس والحصار الذي تعيشه يمكن أن تعتبر نموذجاً لحكومة مصغرة؟

- على بساطة الدعم المقدم للمجلس، والقصف اليومي ومحاولات الاقتحام التي تتعرض لها المدينة، لازال عمل المجلس متواصلاً وبقوة كبيرة وتتابع المكاتب عملها, كما أجرينا انتخابات ديمقراطية أعيد فيها انتخاب إدارات المكاتب وفتح باب الانضمام لأشخاص جدد، إضافة إلى إعادة انتخاب رئاسة المجلس.

لقاء

المجلس المحلي في تل أبيض .. تحديات وإنجازات وشفافية

يبذل المجلس المحلي في مدينة تل أبيض جهوداً كبيرة في المجالات الخدمية، ويقوم ضمن الإمكانيات المتواضعة المتوافرة بين يديه بأعمال الإغاثة وتأمين احتياجات الناس في المدينة وريفها، وتقدم صفحة المجلس على الفايس بوك نموذجاً للشفافية في العمل والتواصل مع المواطنين، وللحديث عن تجربة المجلس والآليات التي يعتمدها في أداء مهامه، التقت ضوضاء المحامي أكرم دادا رئيس المجلس المحلي في تل أبيض.

● متى تشكل المجلس المحلي في تل أبيض؟ وما هي المكاتب التي يتكون منها؟

- تحررت مدينة تل أبيض في 22 أيلول 2012، وكان المجلس قد تشكل قبل التحرير في 26 تموز 2012، وهو مجلس توافقي يضم كل تنويعات النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة والتشكيلات الثورية المختلفة، من عرب وتركمان وأكراد وأرمن ومختلف المذاهب والطوائف.

وبعد مرور ثلاثة أشهر ازداد العمل، فرفعنا عدد أعضاء المجلس المكون من رئيس المجلس، نائبه، أمين السر والمكاتب، التي تقدم خدماتها كل حسب اختصاصه كالمكتب الصحي والأمني والأفران والزراعة والمطاحن، يجتمع المجلس كل خمسة عشر يوماً، ويقدم رئيس كل مكتب خلال الاجتماع تقريره لرئيس المجلس، فنناقش التقارير ونطرح المشاكل التي يجب حلها.

● كيف يتم التعاطي مع المسائل القانونية والسلطة القضائية؟ هل تلجؤون إلى الهيئات الشرعية أم شكلتم محاكم مدنية؟

- هناك أناس اليوم يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية، وهم ليسوا السواد الأعظم، لكننا لا نرى مستقبل سوريا في الهيئات الشرعية بل في المحاكم المدنية، نحن اليوم في عام 2013 ولا نريد الرجوع إلى الوراء، بل نريد تطبيق المحاكم المدنية وصولاً إلى حالة من المدنية تشبه ما أنجزته باقي الشعوب.

● هل اضطررتم لإقامة محاكم منذ تشكل المجلس وباشر مهامه؟

- نحن حالياً في ظروف حرب، وتعداد سكان مدينة تل أبيض حوالي 210 آلاف نسمة، وفيها حوالي 214 ألف لاجئ، فحاربنا النظام بقطع الكهرباء والماء وإمدادات الطحين لحرماننا من الخبز، لذا تشغلنا مشاكل الحياة اليومية وإغاثة اللاجئين عن المشكلات الأخرى التي تأتي في درجة أقل من حيث الأولوية.

القانون ضرورة لكل الناس، لكن حالياً إسعاف الجريح وإغاثة الجائع تأتي في المرتبة الأولى في أولويات الغالبية العظمى من الناس، ونحن نعتبر تل أبيض اليوم منطقة منكوبة.

● هل فكرتم بإنشاء أجهزة أمنية أو نواة شرطة تساعد على تنفيذ الأحكام القضائية؟

- في الحقيقة قمنا بحل المكتب الأمني بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة له، فإنشاء جهاز شرطة يتطلب دفع رواتب وتكاليف أخرى كثيرة، ورفعنا تقريراً مفصلاً حول هذا الأمر إلى الائتلاف الوطني، ونحن اليوم بصدد تشكيل مكتب أمني مهمته حفظ الأمن في المنطقة وتنفيذ قرارات السلطة القضائية.

● من أين تستمد قرارات المحاكم شرعيتها؟ وهل تقومون بتوثيق سجلات المحاكمات للعودة إليها في المستقبل عند الضرورة؟

- حالياً تطبق الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية، ويلاقي تطبيقها في هذا المجال قبولاً من الناس، كون القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية بالأساس مستمدة من الشريعة الإسلامية.

● هل تتلقون أي مساعدات تسهم في أداء واجباتكم الإغاثية والخدمية؟ وما هي الجهات التي تقدم الدعم إن وجدت؟

- نتلقى المساعدات بشكل رئيسي من الهلال الأحمر التركي، ومن الجمعيات وهيئات الإغاثة الأوروبية، ونحن حالياً بصدد بناء مخيم للاجئين يتسع لخمسة عشر ألف لاجئ، أنهينا المرحلة الأولى من عملية بنائه، وتلقينا الدعم أيضاً من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

● كيف يتم توزيع المساعدات على مختلف القطاعات الخدمية التي يقوم بها المجلس؟

- عملنا جميعاً في المجلس في ظل النظام بشكل سري في توزيع المساعدات، واليوم لدينا مكتب إغاثي يعدّ جداول تحصي اللاجئين والعوائل الفقيرة والمنكوبة، ونوزع الإغاثة بموجب هذه الجداول.

قبل تحرير تل أبيض وأثناء التحرير لم يواجه المكتب الإغاثي أي مشكلة في عمليات توزيع الإغاثة، ونظراً لاتساع مساحة تل أبيض على ما يزيد عن 10 آلاف كيلومتر مربع، هناك 15 مجلساً محلياً في القرى التابعة لتل أبيض، وكل مجلس منها لديه مكتب إغاثي يعمل بالتنسيق مع المكتب الإغاثي للمجلس المحلي في تل أبيض، حيث يقدم مكتبنا الدعم الإغاثي لمكاتب القرى ويطالبها بجداول وتوقيعات اسمية من كل عائلة تحصل على سلة غذائية ومساعدات.

● ربما كانت مشكلة تأمين الخبز هي أكبر تحد يواجه المجلس المحلي في تل أبيض، كيف تتعاملون مع هذه المشكلة؟

- أول عمل قام به المجلس بعد تشكيله هو السعي لتأمين الدقيق للأفران، فتواصلنا مع الهلال الأحمر التركي، احتياجات تل أبيض اليومية من الطحين 62 طناً، وكنا نحصل على 15 طناً منها فقط، ولحل هذه المشكلة قمنا ببناء ثلاث مطاحن في تل أبيض وثلاث مطاحن في عين عروس تغذيها مستودعات القمح الجيدة الموجودة لدينا، وتنتج بين 30 و40 طناً، ونغطي العشرين طناً المتبقية مما يقدمه الهلال الأحمر التركي.

● كيف تصف علاقة المجلس المحلي بالكتائب المسلحة في المنطقة على تنوع تشكيلاتها؟ هل يقدمون الدعم والمساندة لنشاطاتكم أم يلعبون دوراً معيقاً لها؟

- لدينا مكتب للدعم والتنسيق بين المجلس المحلي والكتائب العسكرية، ويقوم بالتنسيق بين المجلس ومعظم هذه الكتائب، وهناك بالتأكيد مشكلات مع بعضها إلاّ أنها ليست مشاكل خطيرة أو صعبة الحل.

بشكل عام نحن في المجلس المحلي داعمون للجيش الحر، خاصة الكتائب المرابطة في عين عيسى حيث نقدم لهم الماء والطعام بشكل دائم.

● هل هناك حضور قوي للكتائب الإسلامية وجبهة النصرة في تل أبيض؟ وهل ينطبق ما ذكرته من تنسيق وتعاون عليها؟

- لا يبلغ التنسيق بيننا وبينهم نفس السوية التي نصلها مع بقية الكتائب لكنهم يساعدوننا في تنفيذ بعض المشاريع، مثلاً في مشروع بناء المخيم، كنا بحاجة إلى آليات فطلبنا مساعدتهم وأرسلوا لنا الآليات المطلوبة.

كما جاء مندوب عن جبهة النصرة في الرقة وقابلنا وسألنا عن احتياجات المجلس، وبالتالي نحن ننسق معهم على مستوى جيد فيما يخص العمل الخدمي، وكوننا مجلس توافقي نعتبر الكتائب الإسلامية جزءاً من الجيش الحر.

● ما هو مصير المجلس بعد سقوط النظام؟

- نعتبر أنفسنا اليوم جزءاً من حكومة مؤقتة، وبمجرد سقوط النظام سيتاح للشعب انتخاب مجلس يمثله، كما سيتاح له اختيار القوانين التي ستطبق في سوريا المستقبل.

ترجمة

الأهالي ينظمون انتخابات مجالس محلية في المناطق المحررة

قام أهالي بعض المدن السورية المحررة بتنظيم انتخابات مجالس محلية تهدف إلى إشاعة الأمن في هذه المدن وكذلك من أجل إدارتها، علاوةً على ذلك يتم تنظيم التكافل والتضامن على شكل جمعيات مدنية.

في الوقت الذي تحتدم فيه المعارك من أجل السيطرة على حلب وعلى بعض أحياء مدينة حمص التي قصفها النظام مرةً أخرى، تعيش مناطق أخرى من سوريا حياةً يومية أكثر هدوءاً، وحسب مصادر من المعارضة، فإن هذه الحياة بدأت شيئاً فشيئاً تستعيد دورتها الطبيعية في المدن والبلدات المحررة، ومما لا شك فيه أن المقاتلين خلفوا وراءهم مجتمعات "محررة"، لكن هذه المجتمعات تبقى فريسة حالة من الفوضى الناجمة عن 16 شهراً من القمع الدموي، البلاد مدمرة والاقتصاد يجثو على ركبتيه.

مجالس محلية منتخبة لكنها حكر على الرجال

أخذ الأهالي على عاتقهم مسؤولية إدارة شؤون المستشفيات في المناطق المحررة بهدف مواجهة حالة الفوضى، وانطلاقاً من الحرص على ضرورة إحلال الأمن واتخاذ التدابير اللازمة حيال نقص الغذاء والدواء والهياكل التي قاموا بتشكيلها، تأخذ في معظم الأحيان صيغة جمعيات مدنية وفي أحيان أخرى صيغة مجالس محلية منتخبة.

ولا يمكن وصف هذا الحدث إلاّ بغير الاعتيادي، خاصةً في بلدٍ يعيش منذ 40 عاماً تحت حكم عائلة الأسد، ولم يعرف يوماً إلاّ استفتاءات مقنّعة بمظهر انتخابي لصالح طرفٍ واحد، ألا وهو حزب البعث.

وتمكن فريق وكالة فرانس برس من حضور الانتخابات التي جرت في معرزيتا، من قرى جبل الزاوية في شمال غرب البلاد، أحد أبناء القرية صرّح للصحفيين الفرنسيين وهو متأثر جداً بما يحدث: "اختبرت اليوم الديمقراطية والحرية"، وفي نهاية عمليات التصويت، وهي الأولى من نوعها في سوريا، تم انتخاب "مجلس ثوري محلي" مؤلف من تسعة أعضاء منتخبين.

في جميع أنحاء البلاد، خاصةً في المدن متوسطة الحجم، يوجد هياكل مماثلة وهذا ما تم استطلاعه ومعايشته من قبل فريق الوكالة الفرنسية للصحافة، التي جالت معظم الريف الحلبي في الشمال وفي إدلب في الشمال الغربي وكذلك في حماه التي تقع في الوسط.

وقد أكد هذه المشاهدات فابريس بالانش الأخصائي في الشؤون السورية، ومدير مجموعة البحوث والدراسات الخاصة بمنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط: "نقلت لي مصادري أخبار هذه الانتخابات للمجالس المحلية في مناطق عدة يسيطر عليها الجيش السوري الحر، لا سيما في حماه وإدلب، وأيضاً في منطقة السويداء ذات الغالبية الدرزية والواقعة جنوب البلاد"، ويتابع محللاً: "استطاع الأهالي سد الفراغ الذي خلّفه اختفاء مؤسسات الدولة"، كما أن بالانش لاحظ أن هذه المجالس غالباً ما تخضع لسلطتين، مدنية وعسكرية، وهذه الأخيرة تكون من الجيش الحر ومسؤوليتها الدفاع عن المدينة، أما السلطة المدنية فيقودها رئيسٌ منتخب يدير شؤون المدينة بمساعدة مجلس مكون من عشرات الأشخاص.

ووفقاً للباحث، فإن عمليات التصويت تعكس صفاتهم المحلية، المحلية جداً حسب تعبير الباحث، ولا يمكن لها في الوقت الحالي أن تخدم كمؤشر ذو أبعاد سياسية، ويشرح بهذا

الصدد قائلاً: "المنتخبون هم بشكل خاص من وجهاء السنة أو من زعماء القبائل، فهذا يعتمد على المنطقة التي تجري فيها هذه الانتخابات". ولابد أن نذكر أنه لا وجود لأحزاب سياسية معارضة ومنظمة في سوريا، هناك فقط حزب الإخوان المسلمين لكن أعضاءه يعيشون في الخارج، ويضيف فابريس بالانش: "إن الظل المهيمن على هذه الانتخابات هو ظل ذكوري بالمطلق، إذ أننا لم نلحظ أي وجود للمرأة، لا كمرشحة ولا كناخبة".

مقابل ضعف مؤسسات حزب البعث، يرى شكل جديد من المواطنة الناشئة النور

يعتبر الباحث أن ظهور هذه المدن التي تتمتع بالحكم الذاتي إدارياً، يقع على مسار صحيح من المبادرات التي يقوم بها المواطنون، والتي تنمو بشكل متزايد في سوريا، فإضافة إلى المجالس البلدية المنتخبة، يوجد في جميع أنحاء البلاد العديد من النشاطات التعاونية التي وجدت لها طريقاً بعد التحرر من السلطات والاحتلال العسكري، ويفسّر فابريس بالانش هذه الظاهرة قائلاً: "كانت السلطات في السابق تمنع هذا النوع من الجمعيات التي تتشكل خارج إطار حزب البعث"، وقد نقلت له مصادره أكثر من مبادرة محلية تتسم نوعاً ما بالتنظيم.

ويروي كذلك قصة مجموعة من شباب السويداء الذين قرروا تحمل مسؤولية تجميع القمامة ورميها، بعد أن أهملها عمال النظافة الذين باتوا يخشون من القنابل التي قد تكون موضوعة في الحاويات، وفي بعض أحياء دمشق، ينظم الرجال أنفسهم في مجموعات تقوم بحماية الحي، أما على صعيد الشبكات الاجتماعية، لا تكاد الجمعيات التي تقدم مساعدات إنسانية وغذائية تتشكل حتى تصبح معروفة، كجمعية "كيلو رز" التي تأخذ على عاتقها جمع وتوزيع المواد الغذائية على أحياء دمشق التي تضررت من القصف، وفي حلب تعمل مجموعات الكشافة المسيحية على رفع الأنقاض من الشوارع وجمع القمامة.

هل سوريا ما بعد الأسد في طور التنظيم؟

هناك كثير من المؤشرات الإيجابية التي تتناقض مع العنف الذي تعاني منه بعض الأحياء، حيث لا أحد يجرؤ على الخروج، لكن بالنسبة لفابريس بالانش، هذه المنظمات الديمقراطية وحالة التضامن والتكافل بين الأهالي لا تنبئ بالضرورة عما سيكون عليه الوضع في مرحلة ما بعد الأسد.

يأخذ أولاً نموذج الحرب الأهلية في لبنان حيث كان للأهالي مبادرات لتقديم المساعدات، لكن هذه المبادرات لم توقف العنف بين مكونات الشعب اللبناني، كما أنه يخشى من أن يكون هذا التنظيم الحالي مؤشراً على انكفاء عشائري أو قبلي لا بل مجتمعي، ويقول في هذا الصدد: "البلدات المحررة هي بلدات سنية والأشخاص المنتخبين هم من الوجهاء المحليين، التكافل والتضامن يتم في الأحياء وغالباً في المساجد أو الكنائس"، إضافة إلى كثير من دلالات التشظي الاجتماعي، وبالنسبة للباحث فإن: "كل انكفاء باتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه الشخص سيؤسس لمزيد من العنف وقد تفجر الاستياء السلفي في المرحلة القادمة".

تقرير ماري ميشليت/ فريق فرانس -24 وكالة فرانس برس

■ضوضاء فريق الترجمة من الفرنسية / زويا منصور

ترجمة

عن "المجتمع المدني"

يمكن تبني التعريف الأكثر شيوعاً للمجتمع المدني والمرتبط بسياق حديث نسبياً، يحاول تجاوز التحولات والتقلبات العديدة والكثيرة التي عاشها المصطلح في تاريخ النظرية السياسية.

يشير التعريف إذاً إلى: "كل أنواع الأنشطة التي تنظمها الجماعة حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة، تشمل هذه الأنشطة المتنوعة كل ما يدور خارج الدور المباشر للدولة، وكل ما يتطور خارج طابعها التدخلي، يمكن إذاً أن يكون المجتمع المدني ومنظماته في آن قوة مقاومة أو استكمال للنشاط الدولاتي".

يمكن أن تتضمن هذه الأنشطة المدنية على سبيل المثال: تقديم خدمات، أو دعم التعليم المستقل أو محاولة التأثير على الرأي العام والسياسات التي تتبعها الدولة، وهكذا يكون ممكناً لجماعة من المواطنين أن تجتمع وتمارس دورها خارج الدوائر الرسمية التي تشرف عليها الدولة لممارسة دور عام والقيام بضغوط على صانعي السياسات.

تعرف اليونسكو، على سبيل المثال - بخصوص برنامج التعليم للجميع - المجتمع المدني على النحو التالي: "إنه حاصل الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وغير الربحية التي تعمل في مجال التعليم"، ويشير التعريف هنا إلى كل أشكال التنظيم الذاتي التي تنشأ في المجتمع خارج الإطار الذي تشكله الدولة وخارج كل إطار تجاري، نحن نتحدث إذاً عن مجموعة من التنظيمات التي تمتلك هيكلية واضحة وتعمل خارج الفضاء الحكومي وخارج الفضاء التجاري في آن معاً.

ويقدم "الكتاب الأبيض" لإدارة الاتحاد الأوروبي، في المقابل، تعريفاً وجيزاً أيضاً لما نطلق عليه المجتمع المدني، إن: "المجتمع المدني يتضمن خصوصاً التنظيمات النقابية وتنظيمات أرباب العمل، والتنظيمات غير الحكومية (NGO) والجمعيات المهنية، والمنظمات الإبداعية، والتنظيمات الأساسية التي تدير عمل المواطنين ومساهمتهم في الشأن المناطقي والبلدي، مع الإشارة للدور الذي تلعبة المنظمات الدينية ومؤسسات العمل الخيري".

لنلاحظ مع ذلك أن مقاربة من هذا النوع، تضعنا أمام خطر الخلط بين مفهومين للمجتمع المدني يحيل أحدهما إلى "مجموع" المواطنين، ويتصل ثانيهما بحاصل المنظمات التي تعبر عن إرادة هؤلاء المواطنين متيحة لهم المساهمة في التعبير عن أنفسهم وممارسة أدوار محددة، يغدو هذا التمييز هاماً على نحو خاص حين تنحو بعض التنظيمات المدنية إلى احتكار تمثيل المجتمع المدني جملة وادعاء مشروعية تتجاوز دورها المفترض، لكي تكون ممارسة الدور المدني وادعاء تمثيل جماعة من المواطنين ومصالحهم ممكنة، فلا بد من أن تتمتع هذه التنظيمات بتكوين وبنية داخلية ديمقراطية تتيح لها أن تكون تعبيراً عن مجموع المشاركين و المنتمين لها، وقادرة في الوقت نفسه على المساهمة في مساعدتهم على لعب أدوارهم داخل المنظمة أولاً وفي الحياة الاجتماعية تالياً.

من الضروري التمييز في هذا السياق بين المواطنين من جهة، والتنظيمات من جهة أخرى، فمما لا شك فيه أن "المجتمع المدني" يحيل كما أشرنا سابقاً إلى مجموع المواطنين الذين يشكلون تجمعاً، أو منطقة أو دولة- أمة، ومع ذلك فهؤلاء المواطنون، في الواقع العملي، لا يسلكون على نحو فردي ولا يقومون كذلك بمبادراتهم أو يتمكنون من المساهمة في العمل العام دون إطار تنظيمي، هذا الإطار التنظيمي هو ما يمكن أن نعتبره معبراً وممثلاً لإرادة مشتركة وتصوراً موحداً، وهو لا بد أن يقوم على الإرادة المعلنة والمتشاركة كما على المصالح المتباناة لمجموع المواطنين الذين ينتمون إلى هذا الإطار التنظيمي، إنهم يشكلون تنظيمهم ويعملون من خلاله لتحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو سوى ذلك مما يتصل بحياتهم الاجتماعية.

التعريف الذي نطرحه هنا يتجاوز إشكالات تاريخية ومفهومية أحاطت بـ "المجتمع المدني" و دوره المفترض، وهو يحيل إلى استعادة المصطلح أخيراً وتفعيله في سياق نقاشات متصلة بالأنظمة الديمقراطية وآليات الرقابة التي يمكن تطويرها داخل هذه المنظومات، كما بتوسيع الأطر التمثيلية للمواطنين وتفعيل أدوارهم بموازاة "الدولة".

إن تعريف "المجتمع المدني" ظل تاريخياً محكوماً بمعادلة يقع في طرفيها كل من "المجتمع" و "الدولة"، فمن جهة هناك "المجتمع" دون أي إضافة خاصة، ومن جهة أخرى هناك "الدولة" باعتبارها الجهاز المنوط به إدارة المجتمع وحل نزاعاته، وجزء من إشكالية التعريف يكمن بالطبع في تعيين العلاقة بين أطراف المعادلة وتبيين علاقات القوة فيما بينها، وهي علاقة متحولة بمقدار ما أن مفاهيم مثل المجتمع والدولة كانت عرضة لتحولات كبرى عبر تاريخها.

قد يكون من الضروري في وقت لاحق المرور تفصيلاً على المحطات التي تطور خلالها اصطلاح "المجتمع المدني" تاريخياً.

إن المفهوم الشائع اليوم يحمل في داخله آثاراً من تاريخه الطويل ولن يؤدي البحث في هذا التاريخ إلا إلى مزيد من المعرفة وقدرة أفضل على استخدام واحد من المفاهيم السياسية الضرورية واللازمة لنا اليوم.

في كل حال يبدو لنا أن إعادة الاعتبار لمفهوم "المجتمع المدني"، يسهم في تشكيل أسطورة سياسية بالمعنى الذي يحدده رولان بارت لكلمة أسطورة، ذلك أن "المجتمع المدني"، وقبل أن يكون مفهوماً أو فكرة محددة، يستدعي جملة من القيم الإيجابية: الاستقلالية، المسؤولية، مبادرة الأفراد أنفسهم لتناول مشاكلهم الخاصة والعمل على حلها، فمن خلال البعد الجماعي في التعريف يبدو أن: "المجتمع المدني" يساعد على تجنب النزعات الفردية المفرطة، ويساهم في تمتين روابط التكافل والتضامن بين المواطنين، ويحرض كذلك على "التنظيم الذاتي"، كما أنه ومن خلال بعده "المدني" يستدعي التحرر من التسلط الدولاتي، وهذه القيم جميعها تبدو أقرب إلى دعوة للفعل الجماعي المشترك راسمة صورة مجتمع مستقبلي يكون في آن متضامناً وعلى قدر

ترجمة

عال من الاستقلالية، هكذا يمكن لنا أن نفهم العودة المتأخرة لربط مصطلح المجتمع المدني بقرينه وضده: "الدولة".

إن المجتمع المدني يعثر على تعريفه أكثر من خلال علاقته المركبة مع الدولة أكثر مما من خلال مضمونه الخاص، وما ذلك إلا لأن القيم التي يستدعيها المفهوم - المجتمع المدني - يتم التفكير بها باعتبارها متعاكسة مع القيم التي نجمعها عادة تحت كلمة "دولاتي" أو "دولاتية".

يغدو "المجتمع المدني" أو أسطورته إن شئنا، رمزاً لمقاومة مدنية لتسلطية الدولة، وضابطاً لدورها وآليات عملها، وهو كونه مفهوماً مفارقاً للقسمة التقليدية في الحقل السياسي إلى يمين ويسار، يمكنه أن يجمع نشطاء من مشارب مختلفة ممن يؤيدون مزيداً من العمل الاجتماعي المستقل.

■ ضوضاء فريق الترجمة من الفرنسية / ربيع صالح

استقبال المجالس الثورية السورية في باريس

استقبلت وزارة الخارجية الفرنسية، يوم الأربعاء الواقع في 17 تشرين أول 2012، ممثلين عن المجالس الثورية المدنية التي تدير المناطق المحررة من قبل الثوار، وتسعى الخارجية الفرنسية من خلال هذا اللقاء إلى دراسة آليات الدعم الذي ستقدمه للشعب السوري.

اجتمع حوالي عشرين من ممثلي الدول، من غربيين وعرب وبشكل خاص أعضاء من المجالس الثورية المدنية في سوريا، وتحديداً من مدينة الأتارب في الريف الحلبي ومدينة معرة النعمان من ريف إدلب، الواقعة على محور استراتيجي بين دمشق وحلب، التي تم تحريرها من قبل الثوار بداية شهر تشرين أول من العام 2012 بهدف قطع طريق الإمدادات عن جيش النظام.

وعبر لوران فابيوس، وزير الخارجية الفرنسي، خلال هذا الاجتماع عن رغبته وتمنياته بتشكيل حكومة انتقالية، ودعا من جديد إلى تشكيل هذه الحكومة، وصرّح قائلاً: "نتمنى أن تتشكل هذه الحكومة بالسرعة اللازمة وأن تقوم على وحدة المعارضة، وسنعترف بها فور إعلانها، لكن وبانتظار تشكيل هذه الحكومة قمنا بإطلاق برنامج دعم مباشر للمجالس الثورية المدنية، وقد لاقى هذا البرنامج قبولاً ورضىً دولياً كبيراً".

مساعدة الناس بشكل ملموس

إذا كانت المعارك مستمرة في بعض المدن السورية، فإن هناك مناطق تم تحريرها وهي تخضع في الوقت الراهن لسيطرة الثوار، وبحسب الوزير الفرنسي فإن هذه المناطق تغطي نصف الأرض السورية وموزعة في كل مكان وكأنها جلد نمر مرقط.

في مواجهة حالة الفوضى التي خلفتها الحرب، قام الأهالي في المدن والمناطق المحررة بتحمل مسؤولية إعادة تنظيم شؤون هذه المناطق وذلك بهدف إعادة إحلال الأمن والأمان وبهدف إدارة شؤونها الجارية، كإدارة شؤون المستشفيات من أجل سد النقص في الغذاء والدواء، والهياكل التي قاموا بتشكيلها في الغالب على شكل مجالس محلية منتخبة.

وهذه المجالس هي التي ستقوم فرنسا بتقديم الدعم لها، إضافة إلى الدعم المادي والإنساني الذي تقدمه منذ مدة للمعارضة السورية، فقد قدمت فرنسا منذ نهاية شهر آب 2012 ما يقارب 1.5 مليون يورو كمساعدة للعشرات من هذه المجالس المحلية، وفي نهاية الاجتماع صرّح لوران فابيوس لفرانس 24: "بادرت فرنسا لمساعدة الناس بشكل حقيقي وملموس، نحن نعمل على إعادة تشغيل الأفران الآلية حتى يتمكن الناس من أكل الخبز بكل بساطة، كما أننا نساعد في لم القمامة وأشغال الطرق ووضع خطة لإعادة تشكيل الشرطة، نحن نفعل كل ذلك من خلال هذه اللجان المنتخبة من قبل الشعب".

وفي شهادته على هذا الموضوع، صرّح عثمان بيلاوي، رئيس المجلس الثوري المدني في معرة النعمان: "سمح لنا الدعم الفرنسي بإعادة تشغيل الأفران في معرة النعمان، وهذه الأفران تخدّم أكثر من 200 ألف شخص، كما ساعدتنا بافتتاح مدرسة وبناء مركز للشرطة".

وعبر لوران فابيوس عن رغبته بنجاح سير العمل في هذه المدن المحررة واستمراره إلى مرحلة ما بعد الأسد، كما ويتمنى أن تحذوا بقية دول العالم حذو فرنسا في تقديم هذا الدعم، وإذا كان رئيس الدبلوماسية الفرنسية قد أظهر كرماً ووفرة حيال المجالس الثورية، فإن موضوع التلاعب بهذا الدعم المالي وتوظيفه من قبل الثوار في شراء السلاح الذي ترفض باريس تزويد الثوار به، لم يتم التطرق إليه أبداً.

القنابل العنقودية

أدان لوران فابيوس خلال هذا الاجتماع استخدام النظام القنابل العنقودية، التي تعد أسلحة فتاكة تقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وصرّح قائلاً: "خطى النظام خطوةً جديدة في العنف الذي يمارسه ضد الشعب وذلك من خلال اللجوء إلى استخدام طائرات الميغ وبراميل الـ TNT، ومؤخراً الشيء الأكثر دموية، القنابل العنقودية".

وخلال الأيام الماضية الأخيرة أدانت منظمات غير ربحية عديدة النظام على استخدامه لهذا السلاح، وأكدت منظمة هيومان رايتس ووتش أن قوات المخابرات الجوية ألقت في الرابع عشر من شهر تشرين أول قنابل عنقودية على معرة النعمان، بينما أكد القائد العام للقوات المسلحة في سوريا، في مؤتمر صحفي أن الجيش السوري: "لا يمتلك هذا النوع من السلاح"، وأكد كذلك أن نشر مثل هذه المعلومات لا يدخل إلاّ في إطار "حملة تشويه المعلومات ضد سوريا".

سوريا من الدول التي لم تصادق على الاتفاقية الدولية بشأن القنابل العنقودية، التي أقرت في العام 2008، وهذه الاتفاقية تحرم إنتاج وتخزين ونقل واستخدام هذا النوع من السلاح.

تقرير عمارة مخول يتيم/ فريق فرانس 24

■ ضوضاء فريق الترجمة من الفرنسية / زويا منصور

رأي

عن العدالة الانتقالية

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا يمكن التعبير عن العدالة الانتقالية كمفهوم من خلال مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي طُبِّقت في دول مختلفة بغرض علاج ما شهدته من انتهاكات لحقوق مواطنيها، متضمنة الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر بالإضافة إلى أشكال متنوّعة من الإصلاح المؤسساتي.

وهي ليست نمطاً خاصاً أو مبتدعاً وإنما محاولة لتحقيق العدالة في المراحل الانتقالية التي تعقب النزاعات المسلحة أو فترات الحكم التي تترأسها أنظمة قمعية. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا،إذ تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق هؤلاء الضحايا وتكرس الثقة المدنية، وتعزز سيادة القانون والديمقراطية.

وتأتي أهمية العدالة الانتقالية من حق الضحايا في معاقبة منتهكي حقوقهم على مرأى منهم وفي معرفة الحقيقة والحصول على التعويض المستحق.

ولما كان تأثير الانتهاكات المنتظمة للحقوق يتجاوز الضحايا المباشرين إلى المجتمع كلّه، كان من واجب الدول أن تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات، مما يقتضي إصلاح المؤسّسات التي ساهمت في ارتكابها أو عجزت عن وضع حدٍّ لها.

وحين تعج إحدى مراحل التاريخ القريبة لبلد ما بالانتهاكات الجسيمة دون أن تُعالج؛ تظهر الانقسامات الاجتماعية وتغيب الثقة بين المجموعات وفي مؤسّسات الدولة، فضلاً عن تعذر تحقيق الأمن والتنمية، كما أنّ المجال يصبح مفتوحاً أمام التساؤلات حول مدى الالتزام بسيادة القانون وحلقة مفرغة من العنف.

والجلي أن مطالب العدالة لا يمكن أن يتم التراجع عنها في معظم الدول التي تُرتكَب فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن التحقيق مع المتهمين بارتكابها يكون صعباً في الغالب ما يجعل من العدالة الانتقالية الحل الوحيد الضامن لتلبية المطالب ومعاقبة المذنبين.

وتسعى العدالة الانتقالية من خلال تطبيقاتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتضمن: وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم، والتحقيق في الجرائم الماضية، و تعويض الضحايا، ومنع وقوع انتهاكات مستقبلية والترويج للمصالحة الفردية والوطنية.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتم اتباع العديد من الاستراتيجيات القضائية والجنائية بما فيها التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، حيث يتم التركيز على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجسيم أو الممنهج منها.

وغالباً ما يترافق تطبيق العدالة الانتقالية مع تعديلات تشريعية وأخرى دستورية، وعلى أرض الواقع يمكن اللجوء إلى العديد من الآليات كتخليد الذكرى عبر إقامة المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا، وترفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي. ويمكن أن تحدد الآليات والقوانين على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط، كما جرى في كل من سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفو، إذ يعتبر اعتماد الاستراتيجيات المختلطة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التي قد تواجه الاستراتيجيات ذات الطابع الدولي، كالبعد الجغرافي والفارق القيمي الذي يفصل المجتمع الدولي عن المجتمعات المستهدفة، وعليه ينبغي توقع أن تكون الاستراتيجيات الهجينة أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي، لاسيما إذا اعتمدت على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية القادرة على احتواء الاختلافات بين الأطراف المختلفة فيما ترويه حول صور وأساليب النزاع والانتهاك التي شهدوها.

والجدير بالذكر أن آليات ومناهج العدالة الانتقالية لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض وفق رؤية تكاملية تجعلها مكملة لبعضها البعض، فتكامل عملية التعويض للضحايا مع إتمام محاكمات الجناة على سبيل المثال، يمكن أن يوفر جبراً للأضرار أكثر شمولاً مما يوفره كل إجراء منهما على حدة.

قد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلى دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان، مع اعتبار النصب التذكارية وسيلة من وسائل التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار.

وقد لا يكون مسار العدالة الانتقالية - التي غالباً ما تأخذ بعداً دولياً - الخيار المثالي في المطلق، وذلك لطول المدة التي يحتاجها الضحايا ليتأكدوا من عدم ضياع أو تجاهل حقوقهم خلال التسويات السياسية التي غالباً ما يتم عقدها في مراحل حل النزاع، لكنه يبقى الخيار الأفضل في المجتمعات المنقسمة لأنه يحمل الرسالة التي تقول: إن الانتقام ليس الهدف، ولأنه يطمئن هذه المجتمعات إلى أن العدالة والشفافية الدولية ستضمن عدم استهداف طائفة بعينها أو محاسبتها، ولأنه يحدد آليات للعدالة تضمن بناء دولة المستقبل على أسس صحيحة، و يعطي في الوقت نفسه ثقة أكبر بالنظام الجديد وبالدستور والقوانين الجديدة، ويعد بالتزامها بالعدالة والمصالحة بعيداً عن التفكير بالثأر أو الانتقام.

بعد أن أوغل النظام الدكتاتوري في القتل والتدمير و الاعتقال والتهجير واتخذت الثورة الخيار المسلح بات حجم الانتهاكات كبيراً، وأصبح تحقيق العدالة هماً يؤرق السوريين الساعين إلى بناء بلد عصري و حر، وستكون العدالة الانتقالية وتطبيقها تحدياً يواجه السوريين في سعيهم نحو الخلاص من الدكتاتورية.

■ضوضاء/ إعداد : ياسمين مرعي
مركز المجتمع المدني والديمقراطية

رأي

التثبيت العاطفي

■ ضوضاء / ضياء العبدالله

أولئك الذين ينغلقون على أنفسهم كأقليات، ويطرحون أنفسهم كأقليات، ويشحذون التعاطف ومساحة الوجود كأقليات، يُجبرون ويقبلون طوعاً العيش على الأطـراف، ويمثلون دور القشرة الخارجية للكتلة ونواتها. أول ما يتشقق، وأول ما يهترئ، وأول من يدفع الثمن عند الحركة أو التصادم، واهتراؤهم البطيء بفعل الزمن والعوامل الخارجية أهون عليهم من التحطم السريع بفعل الحركة والتغير، كل ما يطلبونه كأقليات هو الثبات والتأجيل.

شوارعنا وساحاتنا منذ عقود موالد للحلقات " الصوفية " رقص مجنون ودوران لانهائي متسارع حول الذات المتماهية . هز للرأس حدّ الهذيان كنَوَدان رأس اليهودي أمام حائط المبكى، استفراغ للغضب والإحباط والعجز، هروب يائس من وطأة الانتظار الطويل لقدوم شيء لا يأتي منذ قرون، قبول لا مفر منه، وتواطؤ لذيذ على تغيير شخصيات الممثلين المؤقتين للمنقذ والمهدي والمخلص.

تلجأ الأفراد إلى المسكرات والمخدرات والهلوسة والتطرف، أما المجتمعات فتنتبذ الحياة والحقائق بالأفكار المسيطرة، بالخرافة والوهم، إنها تستلقي مصابة بـ " التصلب التخشبي " في انتظار من يمسحها لتقوم.

نحن لسنا مجتمعات في دول يحكمها القانون والعقد الاجتماعي المتجدد

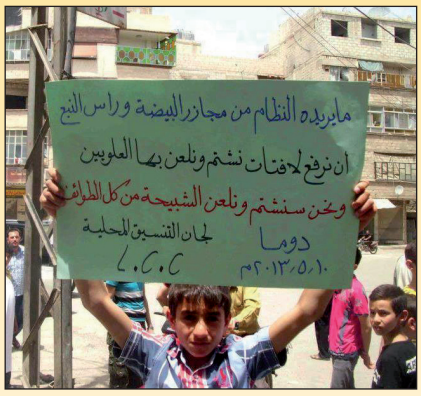

والقابل للتغيير والانفتاح، نحن نعيش أزمنتنا المتكررة والمستنسخة في انتظار منقذنا، وبحثنا عن بيعتنا، وعن المتجلي في سلسلة الفيض الإلهي

قبس من نور

يقولون عنها الكثير!!!
ما أعرفه - بالنسبة لي - أنها مستمرة منذ أبصرت النور وعياً...هي بعمري أو تصغرني قليلاً..وهي ملكي بما أعرفه عنها وما أريده منها ولها. أولئك الذين تأخروا كثيراً برؤيتها داخلهم يتذبذبون ويتقدمون ويرجعون ويشككون لأنها طفلة في نظرهم وقاصرٌ ومتلعثمة، وربما لم تُجدِ المشي بعد.
كلنا حواملُ بما نحلم به، وما نريده حدَّ اليقين والاشتهاء، نخافه بمقدار فرحتنا بلقائه.
في الولادة يكفي اثنان لخلق حياة كاملة، في الثورة نُقدّم ونلد بعض الخلايا من المولود الجديد، لذلك نتساءل عن وزنه ولونه وعينيه وابتسامته ، وشبهه بنا.
هذا المولود الجَمعيُّ هو مستقبل مواليدنا المثنوية، هل أنتم مرتعبون؟؟ لمّ لا؟!!! فمن يتخيل مولوداً تشترك فيه كل مورثاتنا؟؟؟
لدينا وطنٌ يدمى في انتظار ثورته لتمسحه بالزيت والبركات، على ماذا تختلفون؟ لدينا ما تبقى من الحياة لنختلف على كل شيء، ولن يجيءَ الزمن الذي لا نختلف فيه إلا بموتنا جميعاً، فتعالوا نتفق على ضمان هذي البقية من الحياة أولاً.

لم ولن تستطيع الأنظمة اليكتاتورية " إعقامَ " معارضتها، لكنّ البيئة التي نمث فيها ما زالت تستعصي.
مشروع التغيير له حَمَلَةٌ، وعلى حَمَلته أن يؤمنوا به ولو كان على حسابهم الشخصي.
نحن أسلاكٌ لمرور تيار التغيير، وكلما ازدادت مقاومةُ ذواتنا ازددنا احتراقاً نراهُ نوراً، غاية المشروع أن يضيئَ هو لا أن يقف عند احتراقنا كأفراد.

ملحُ الدموع التي ذُرفتْ على جانبي الحدود عقوداً منعَ شياطين الدبابات من الاقتراب، فالحاكم العاهرُ سطوته خرافة، وانتصاراته خرافة، ومبرّراتُ عجزه خرافة، وعندما يمتطي صهوة الدبابة شيطانٌ فكلّ اتجاهٍ للنار صحيحٌ إلا الاتجاهُ الصحيح.
كالعصافير على أسلاك الكهرباء بأرضٍ قاحلة
نهرب من إثم التفكير بأنَ الغابةَ التي كانت تُظلّنا وتحمينا كانت تُخبّئُ أعداءنا أكثر

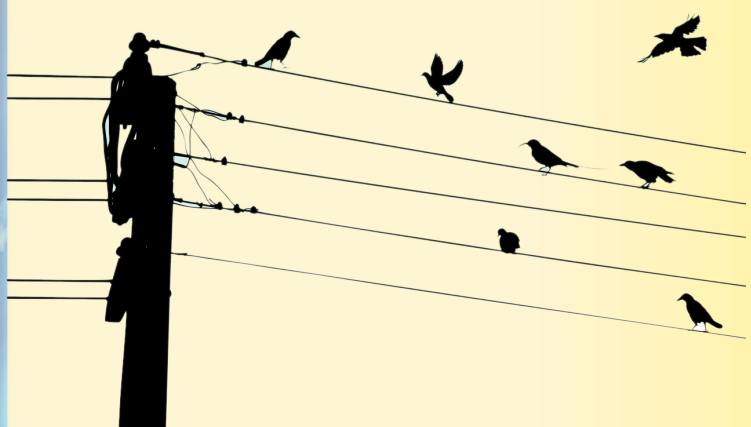

هتفَ الأطفالُ: هلالُ النصرِ رأيناهُ
أدرنا الظهرَ لعمرٍ في الصمتِ
تجرّأنا
اجْترَنْا الشارعَ حيبناهُ
في ذروةِ آذارَ بدأنا
وكأنا نرقب أنفسنا
أو حُلمَ اليقظة نخشاهُ
هل نحن هنا؟
أوَلَستَ تخاف؟
هل أنتَ الصارخُ فوق الأكتاف؟
هل نحن الأجسادُ التَتَحدّى الفولاذَ؟
سقيناهُ
هل هذا وجهُ صديقي؟
صوتُ الجارة؟
ذاتُ الحارة؟
والآهْ؟
يا للآهِ المخنوقةِ!
يا للمدن والأرياف!
تفاجَأنا
ما كانَ لسوريٍّ قلمٌ أو دفترْ
صحفٌ أو إعلامٌ أو منبرْ
هو حيٌّ في الأوراق الرسمية
إبهامٌ يبصمُ لا اكثرْ
مطرودٌ حين يشاؤونَ
محشورٌ حيث يشاؤونَ
يستيقظُ يلهثُ يهتفُ يُؤمَرْ
يخشاني حين يراني أخشاهُ
أو حين يراني أخشاهُ
هو في إحدى الزنزانات قريبٌ مني
خدٌّ للصفع لهُ رقمٌ
ورأيتهُ في آذارَ وضوحاً
يفتحُ صدره للرشاش جموحاً
وقيلَ بأنّا تشيّأنا
لا ليس صحيحاً
حين تقدّمَ موكبَنا
باسم الثورة يُلهبُنا
يُشبهنا هذا الوجهُ.....عرفناهُ
غنّيتُ الثورةَ والسوريَّ مواويلي
كم حنَّ العمرُ لها وكم اشتقتُ
هي منا لو حملت أخطاءَ الأرض
بشرٌ نحنُ
ونُخطئُ حين نحبُّ وحين نثورْ
بشرٌ نحنُ
وقد نرهبُ من طول العتمة
وجهَ النورْ
أرذلُ أخطاء الإنسان الصمتُ
هي عشقي ودليلي
هل يخجلُ في العشق العاشقُ؟
هل يتبرّأُ من طربٍ صوتُ؟
في آذارَ لنا وطنٌ نفديهِ
أحيانا حين تقمّصنا..لبّيْناهُ
لا خوفَ علينا إنْ سرنا دربَهُ في التيهِ
لا موتُ
العقلُ إمامُ الثورة فيهِ
ظلُّ الأسماء الحسنى في الإنسان
الثورةُ في الأرضِ اللهُ

قالوا الولد ما باز
بس الولد بايز
فتيلة حقد بالنار
وزيت العهر فايز
ما في أصل بالدار
وطعم النَّسَب جايز
بيع الحكي بالكار
وبيع الوطن سايز
عنّا الحُكمْ سمساز
بشنطة بلد داشر
رغيف الخبز بازار
وأمر الأكل : باشرْ
مسرح عساكر فار
وصنف البشر عاشرْ
حتى خِلقْ آذار
فينا الأمل ناشر
قالوا البلد ما ثار
كل البلد ثايزْ
قلوبنا دفا ونهار
ووعد النصر صايزْ

.....

كمْ غصّةٍ بيني وبينكِ يا دمشقُ
إليكِ ينتفضُ الدمُ
يمتدُّ نحوكِ أو يَعقّ
نأتِ الدروبُ بنا وأتعبنا الرحيلُ
فلا نحلُّ سوى قياماً للحنينِ ولا نرقُّ
لم تنْصفْ منا الأيادي منذُ عامينِ
افترقنا مُرْغَمين
فبوحنا أسْرٌ وعَتْقُ
تلاقى في نزيف العاشقَينِ لنا رسولانِ
هما السفارةُ بيننا
وهما الأحقُّ

.....

ليس حُبّاً في التظاهرِ
أو في زنازين الطغاةْ
لكنّهُ وجه الشهيدِ
يُضيءُ إذا رآنا
واثبين إلى الكرامةِ
ثابتينَ على الحياةْ

■ ضوضاء تحتفي بضياء العبدالله